جامعة المنصورة
كليـة الآداب

توظيف المصطلحات اللُّغويّة في رسالة الشّفاعة للقاضي محيي الدين بن عبد الظاهر "دراسة تحليلية"

إعـــداد

د. رائدة محمود محمد أخوزهية
أستاذ مشارك في الأدب والنّقد
قسم اللغة العربيّة، الجامعة الهاشميّة، الأردن

د. أحمد حسن إسماعيل الحسن
أستاذ مشارك في اللغة والنحو
قسم اللغة العربيّة، الجامعة الهاشميّة، الأردن

مجـلة كلـية الآداب – جامعـة المنصـورة
العدد الرابع والسبعون – يناير ٢٠٢٤

توظيف المصطلحات اللُّغويّة في رسالة الشّفاعة للقاضي محيي الدين بن عبد الظاهر "دراسة تحليلية"

د. رائدة محمود محمد أخوزهية

أستاذ مشارك في الأدب والنّقد

قسم اللغة العربيّة، الجامعة الهاشميّة، الأردن

د. أحمد حسن إسماعيل الحسن

أستاذ مشارك في اللغة والنحو

قسم اللغة العربيّة، الجامعة الهاشميّة، الأردن

ملخص البحث

ذاع في العصر المملوكي استخدام الكتاب للمصطلحات اللغوية في مكاتباتهم، وكان القاضي محيي الدين بن عبد الظاهر قد وظف تلك المصطلحات بشكل واسع في إحدى رسائله، عنيت هذه الدراسة بقراءتها وتحليلها من خلال تحديد نوع الرسالة، والكشف عن شخوصها، ثم بيان القصد من إنشاء الرسالة. وتناولت الدراسة بناء الرسالة الذي قسم إلى:

استهلال: *وظف القاضي فيه المصطلحات اللغوية في الدعاء، وتصوير الآخر، وتصوير العطاء.*

متن: *عرض فيه القاضي قضية المتشفع لهم، وحاول أن يوضح للمتشفع عنده حقيقة الأمر ليستميله.*

خاتمة: *لجأ فيها القاضي إلى الدعاء من جديد، ليجذب المتشفع عنده؛ فالخاتمة هي آخر ما يتلقاه السامع، لذا كان الكتاب حريصين على إبداعها.*

وخلصت الدراسة إلى نتائج بينت فيها أن القاضي أنشأ رسالته بقصد استمالة المخاطب للوصول إلى غايته بالعفو عن المستشفع لهم، وقد نجح في توظيف المصطلحات اللغوية لتحقيق غايته، إذ استجاب المتشفع عنده لطلبه، وعفا عن المتشفع لهم، وأعادهم إلى ما كانوا عليه في الدولة.

الكلمات المفتاحية: *توظيف، المصلحات اللغوية، رسالة الشفاعة، استراتيجية، مفاوضة.*

Abstract:

During the Mamluk era, the use of linguistic terms became widespread among scholars in their correspondence. Judge Muhyi al-Din ibn Abd al-Zahir extensively employed such terms in one of his letters. This study aims at reading and analyzing that letter by identifying its type, revealing its characters, and explaining the purpose behind its writing. The study delves into the structure of the letter, which is divided into: An ntroduction in which the judge employed linguistic terms in supplication, portraying the other party, and describing generosity. The body in which the judge presented the case of those seeking intercession and attempted to clarify the true nature of the matter to persuade them. The conclusion in which the judge resorted to supplication once again to attract the intercessor, as it is the last thing the listener receives. Therefore, the composition of the conclusion was a point of emphasis in the writing.

The study concludes that the judge crafted his letter with the intention of persuading the addressee to achieve his goal of pardoning those seeking intercession. He successfully utilized linguistic terms to achieve his objective, as the intercessor responded to his request, pardoned those seeking intercession, and restored them to their previous status within the state.

Keywords: Utilization, Linguistic Terms, Intercession, Strategy, Negotiation.

المقدمـــة :

عدّ القدماء القاضي محيي الدين بن عبد الظاهر (ت٦٩٢هـ)، من سادات الكتاب ورؤسائهم وفضلائهم[١] في العصرين الأيوبي والمملوكي، وقد ترك نتاجًا نثريًا قيمًا، وعني غير باحث من المحدثين بدراسة نثر القاضي موضوعيًا وفنيًا، وكان أسلوب القاضي الفني الذي أخذه عن القاضي الفاضل من أبرز ما تناوله الدارسون، ومن الدراسات السابقة التي تناولت نثر القاضي محيي الدين؛ كتاب الفن

---

[١] ابن تغري بردي، جمال الدين، النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دار الكتب، مصر، ج٨، ص٣٨.

ومذاهبه في النثر العربي للدكتور شوقي ضيف[٢]، وكتاب الترسل وابن عبد الظاهر للدكتور محمد حبيب خوجة[٣].

من نتاج القاضي النثري رسائل سطرت في دفاتر الفضلاء، كما قال القلقشندي(ت٨٢١هـ)[٤]، ومن تلك الرسائل رسالة في الشفاعة لم يذكرها من القدماء سوى القلقشندي، ولم يَعْتَنِ أحدٌ من المحدثين بدراستها أو بالإشارة إليها سوى ما وجدناه من إشارة يسيرة عند الدكتور شوقي ضيف، والدكتور محمد حبيب خوجة، اقتصرَا في إشارتيهما على إدْراجِ الرسالة شاهدًا على تصنع القاضي بتوظيفه المصطلحات النحوية والصرفية في رسالته تلك، ولم يزيدا على ذلك.

يرجع السبب في اختيارنا لدراسة هذه الرسالة إلى أنها لم تلق عناية أحد من الباحثين إلا في جانب واحد، كما ذكر، على الرغم من دلالتها على ثقافة القاضي، وقدرته على تطويع تلك الثقافة في تحقيق مقصده ومبتغاه، ومنها الشفاعة للآخرين، فكان لابد من الوقوف عندها، والتعرف على أسلوب القاضي في تطويع ثقافته من أجل تحقيق مبتغاه. ومن أجل معرفة ذلك كان على الباحثَين أن يكشفا عن أطراف الرسالة (المتشفع عنده، والمتشفع له، والشافع)، وأن يحددا جنس الرسالة وقصدها، ويقفا عند بناء الرسالة، وطريقة محيي الدين في توظيف المصطلحات اللغوية في كل جزء منها، وطريقته – كذلك – في توظيف تلك المصطلحات في بناء الشخصيات، كما درس الباحثان أسلوب الدعاء الذي ظهر واضحًا في أجزاء الرسالة كلها.

واعتمد الباحثان على المنهج الفني للرسالة من خلال دراسته فنيًا، كما اعتمد الباحثان على المنهج التاريخي في الكشف عن شخصيات الرسالة، وزمن كتابتها، وأفادا من التناص وتوظيف التراث في الكشف عن طريقة استخدام القاضي للمصطلحات اللغوية: النحوية، والصرفية، والعروضية، والبلاغية.

---

[٢] ضيف، شوقي، الفن ومذاهبه في النثر العربي، دار المعارف، القاهرة، ط١٠، ص٣٧٦-٣٨٦.

[٣] الخوجة، محمد الحبيب، عصر المماليك: الترسل وابن عبد الظاهر، كتاب البعث٣.

[٤] النويري، أحمد بن عبد الوهاب، نهاية الأرب في فنون الأدب، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، ط١، ١٤٢٣هـ، نهاية الأرب في فنون الأدب، ج٨، ص١٠١.

ترجمة القاضي محيي الدين بن عبد الظاهر (ت ٦٩٢ه)[٥]

ولد القاضي محيي الدين بن عبد الظاهر سنة (٦٢٠هـ)، ونشأ في بيت علم وأدب، حفظ القرآن، ودرس الفقه والحديث، والتاريخ والسير، كما نظم مقطوعات شعرية في بداية حياته، ثم اتجه إلى الكتابة والإنشاء حتى برع فيهما، ونال إعجاب معاصريه ومن جاءوا بعده، فقال عنه النويري: "كان –رحمه الله– من أجلّ كتاب العصر، وفضلاء المصر، وأكابر أعيان الدول، والذي افتخر بوجوده أبناء عصره على الأُول، له من النظم الفائق ما راق صناعة وحسنا، ومن النثر الرائق ما فاق بلاغة ومعنى"، واستحق بذلك أن يلقب بـ "شيخ أهل الترسل"[٦].

واستطاع القاضي محيي الدين بفضل ثقافته العلمية والأدبية، وبراعته في الكتابة، أن يلتحق بديوان الإنشاء في عهد الأيوبيين والمماليك، وبرز نجمه في العهد المملوكي؛ إذ عينه الظاهر بيبرس (ت٦٧٦هـ) رئيسًا لديوان الإنشاء، وظل كذلك حتى عهد السلطان الأشرف خليل بن قلاوون (٦٩٣هـ)، وعنه كانت تصدر العهود والسجلات والتقاليد والمنشورات والتوقيعات نحو أربعين عاما[٧]. كما كان يقوم بكتابة التعيينات لكبار موظفي الدولة من مدنيين وعسكريين، ويرسم حدود صلاحياتهم في وصاياه التي ترفق بتقاليدهم أو تواقيعهم أو مناشيرهم[٨].

---

(٥) انظر ترجمته في: ابن الفرات، ناصر الدين محمد، تاريخ ابن الفرات، حققه قسطنطين زريق ونجلاء عز الدين، المطبعة الأمريكانية، بيروت، ج٨، ص١٦٢. الصفدي، صلاح الدين خليل، الوافي بالوفيات، باعتناء دوروتيا كرافولسكي، ط٢، يطلب من دار النشر فرانز شتايز شتوتغارت، ألمانيا، ج٦، ق١٧، ص٢٥٧. الكتبي، محمد ابن شاكر، فوات الوفيات، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ط١، ج٢، ص١٧٩. ابن كثير، إسماعيل بن عمر، البداية والنهاية، تحقيق أحمد أبو ملحم وآخرون، ط٣، ١٩٨٧م، دار الكتب العلمية، بيروت، ج١٣، ص٣٥٤. ابن حبيب، الحسن بن عمر، تذكرة النبيه في أيام المنصور وبنيه، حققه: محمد أمين، راجعه: سعيد عبد الفتاح عاشور، مطبعة دار الكتب، ١٩٧٦م، ج١، ص١٦٤. ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، ج٨، ص٣٨. ابن إياس، محمد بن أحمد، بدائع الزهور في وقائع الدهور، حققه محمد مصطفى، ط٢، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ج١، ق١، ص٣٧٢.

(٦) الكتبي، فوات الوفيات، ج٢، ص١٧٩.

(٧) ضيف، شوقي، عصر الدول والإمارات، مصر، دار المعارف، مصر، ط٢، ص٤١٦.

(٨) الدروبي، سمير، أصناف التراجمة في ديوان الإنشاء المملوكي، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، ٢٠٠٣م، ع٦٥، ص١١.

ألف القاضي محيي الدين العديد من الكتب، لم يصل إلينا منها سوى ثلاثة في سير سلاطين المماليك الثلاثة؛ أولها: (الروض الزاهر في سيرة الملك الظاهر)[٩]، وثانيها: (تشريف الأيام والعصور في سيرة الملك المنصور)[١٠]، وثالثها: (الألطاف الخفية من السيرة الشريفة السلطانية الأشرفية)، ولم يستطع القاضي محيي الدين أن يغط السيرة الأخيرة كاملة؛ فقد توفاه الله سنة (٦٩٢هـ)[١١].

رسالة الشفاعة عند القاضي محيي الدين

لم تكن مهمة رئيس الديوان قاصرة على إدارة الشؤون الداخلية للدولة، بل عُنِي، أيضًا، بتنظيم علاقات الدولة الدبلوماسية مع الدول الأخرى عن طريق مخاطباتهم وتلقي رسائلهم، واستقبال سفرائهم، وتنظيم إقامتهم ومقابلتهم للسلطان[١٢]. وسطرت رسائل القاضي محيي الدين في دفاتر الفضلاء، كما قال القلقشندي(ت٨٢١هـ)[١٣]. ووصلت إلينا رسالة منسوبة للقاضي الفاضل، أثارت الانتباه بما فيها من حضور واسع للمصطلحات اللغويّة: النحوية، والصرفية، والعروضية، والبلاغية.

توثيق رسالة الشفاعة عند القلقشندي والمحدثين

أما عن الرسالة، فلم يذكرها من القدماء، فيما نعلم، سوى القلقشندي الذي وُلد بعد وفاة محيي الدين بأربع وستين عامًا (٧٥٦هـ)، وهي بذلك تكون واحدة من الرسائل التي فقدت أصولها، ولم توجد إلا في كتاب "صبح الأعشى في صناعة الإنشا"[١٤]، الذي يقول في معرض حديثه عما يحتاج إليه كاتب الإنشاء من مواد ليستقيم كلامه: "وكما كتب القاضي محيي الدين بن عبد الظاهر في رسالة اقترحت عليه في هذا الباب وهي: حرس الله نعمة مولاي! ولا زال كَلِم السعد من اسمه، وفعله، وحرف قلمه يأتلف، ومنادَى جوده لا يُرخَّم، وأحمدُ عيشه لا ينصرف. ولا عَدِم مستوصل الرزقُ من براعته التي لا تقف

---

[٩] ابن عبد الظاهر، محيي الدين، الروض الزاهر في سيرة الملك الظاهر، تحقيق ونشر عبد العزيز الخويطر، ط١، ١٩٧٦م، الرياض.

[١٠] ابن عبد الظاهر، محيي الدين، تشريف الأيام والعصور في سيرة الملك المنصور، تحقيق مراد كامل، ط١، ١٩٦١م، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، القاهرة.

[١١] ابن عبد الظاهر، محيي الدين، الألطاف الخفية من السيرة الشريفة السلطانية الأشرفية، نشر الجزء الثالث، موبرغ.

[١٢] العمري، أحمد بن يحيى، التعريف بالمصطلح الشريف، دراسة وتحقيق: سمير الدروبي، جامعة مؤتة، الكرك، ط١، ١٩٩٢م، ص١٥٥-١٥٨.

[١٣] النويري، نهاية الأرب في فنون الأدب، ج٨، ص١٠١.

[١٤] القلقشندي، أحمد بن علي، صبح الأعشى في صناعة الإنشا، شرحه وعلق عليه وقابل نصوصه: محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٨٧م، ج١، المقدمة، ص١٣.

الوصل، ولا عدمت نُحاة الجُود من نَواله كل موزون ومعدود، ومن فضله وظله كل مقصور وممدود. ولا خاطَبتِ الأيام مُلتَمِسَه إلا بلام التّوكيد، ولا عدوَّه إلا بلام الجحود. هذه المفاوضة إليه، أعزه الله! تفهمه أَنَّا بَلَغَنا أنَّ فلانًا أضمر سيدُنا له فِعلاً غدا به منتصِبًا للمكايد ومعتَلًّا، وليس موصولا كالذي بصلةٍ وعائِد. وما ذاك إلَّا لِأنَّ معرفتَها داخَلَها التَّنكيرُ. وقُدِّر لها من الاحتمالات أسوأُ التَّقدير. ونعوتُ صُحْبَتِه تكرَّرت فجاز قَطعُها بسبب ذلك التَّكرير. وسيّدُنا يعلم بالعلمية المَدكون من الإنافة، وما لإضافته إلى جلالته من الانتماء، الذي يجب أن يكون لأجله عيْشُه به خفضًا على الإضافة. وكان الظن أن الأشغال التي جُمِعت له لا تكون جمعَ تكسير، بل جمعَ سلامة، وآية لا تكلف تعليمًا على وصول؛ لأنه في الديوان كالحرف لا يخبر به ولا عنه والحرفُ ليس له علامة. وحاش لله! أن يصبح معرَبُ إحسانه مبنيًّا، وأن نزيلَ كرمه يَكون للنكرات بأيٍّ محكيّا، أو أن يأتي سيّدُنا بالماضي من الأفعال في معنى الاستقبال، أو أن يجعل بدل غلطه الإبدال للاشتمال. أو يدغم من مودته مُظهَرا، أو أنه لا يجعل لمبتدأ محبته مُخْبَرا، أو أنْ لا يكون له من أبنية تدبير سيدنا مصدرا. ولا بَرِح سيِّدُنا نسيجَ وحدِه في أموره! ولا زال حلمُه يتناسى الهفوات لا يشتغلُ مفعولُه عن فعله بضميره"[١٥].

أما المحدثون فأول من ذكر الرسالة منهم، فيما نعلم، الدكتور شوقي ضيف في كتابه "الفن ومذاهبه في النثر العربي" عام ١٩٤٦م، وأشار في المتن والهامش إلى أن مصدر الرسالة هو كتاب "صبح الأعشى"[١٦]، وبعد سنوات من تأليف كتاب "الفن ومذاهبه في النثر العربي"، ألف الدكتور شوقي ضيف كتابه "تاريخ الأدب العربي، عصر الدول والإمارات، مصر" عام ١٩٩٠م، وذكر جزءًا من الرسالة دون الإشارة إلى مصدرها[١٧]؛ فلعله اكتفى بما ذَكره عنها في كتابه الأول، أو أنه افترض أن القارئ مطلع على سلسلة كتبه، فلا حاجة لتكرار السابق، أو لعله سها عن ذكر المصدر، وفي العام ١٩٥٦م، أصدر الدكتور محمد حبيب خوجة كتابه "الترسل وابن عبد الظاهر"، وذكر الرسالة دون الإشارة إلى مصدرها، أيضًا[١٨].

---

[١٥] القلقشندي، أحمد بن علي، صبح الأعشى في صناعة الإنشا، شرحه وعلق عليه وقابل نصوصه: محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٨٧م، ج١، ص٢١٥.

[١٦] ضيف، شوقي، الفن ومذاهبه في النثر العربي، دار المعارف، القاهرة، ط١٠، ص٣٨٤.

[١٧] ضيف، شوقي، عصر الدول والإمارات، مصر، دار المعارف، مصر، ط٢، ص٤١٩.

[١٨] الخوجة، محمد الحبيب، عصر المماليك: الترسل وابن عبد الظاهر، كتاب البعث٣، ص٥٨-٥٩.

تعنى هذه الدراسة بقراءة رسالة محيي الدين بن عبد الظاهر السابقة، محاوِلةً تحديدَ نوعِها من الرسائل، ثمَّ تعكِف على قراءتها في محاولَةٍ للكشف عن شخوصها؛ إذْ لم يصرح القاضي فيها بأسمائهم، وكذا المظانّ التي نقلتها. كما تبحث الدّراسةُ بالقصد من إنشاء القاضي تلك الرسالة. أيضًا، ستقف الدراسة على بناء الرسالة الفني، واستراتيجيات القاضي في توظيف المصطلحات اللغوية.

أولًا: نوع الرسالة

أطلق القاضي على رسالته مصطلح (مفاوضة)، فقال: "هذه المفاوضة إليه، أعزَّه الله!". والمفاوضة لغة: تبادل الرَّأْي مع ذوي الشأْن فيه، بغيةَ الوصول إلى تسوية واتِّفاق[١٩]، وتَتأسَّس المُفاوَضة بقضيّة يُتفاوّض عليها، يدور محورها، في كثير من الأحيان، نتيجة خلاف أو نزاع يحصُل بين طرفين اثنين أو أطراف متعددة، حول قضيّة ما، ما ينتج عنه تدخّل أطراف مُحايدة لحلّ ذلك النزاع للوصول إلى تسوية بين الطرفين المتنازِعين.

يتضح من قراءة مفاوضة القاضي محيي الدين تغيُّب صوت الطرف الثاني (=المُفاوَض) في عملية التفاوض، ولا ندري سبب غياب ذلك الصّوت، إلا أنَّه من المُحتمل سقوط آراء المُفاوض، فلم تَصل إلينا، أو أنَّ القاضي عدَّ قرار "المفاوَض" الصادر بحق المعنيين بمثابة الرأي الذي سيناقشه؛ فبدأ بتبني استراتيجيات خطابية مختلفة لاستمالة المتلقي، وتقليل فجوة الخلاف أو التعارض أو إتمام اتفاق يحقق مصالح مشتركة للمتفاوَضين[٢٠].

عدَّ القلقشندي خطاب القاضي محيي الدين رسالة، واتخذها مثالًا يبين من خلالها كيفية انتفاع الكاتب من النحو، وتوظيفه مصطلحاته بما يُحقِّق استقامَةَ كلامه[٢١]، فقبل إيراد الرِّسالة قال: "وكما كتب القاضي محيي الدين بن عبد الظاهر في رسالة اقترحت عليه في هذا الباب"؛ أي باب انتفاع الكتاب بالنحو ومصطلحاته. ويعرض القاضي في الرسالة قضية أحدهم كان المتلقي قد غضب عليه لأمر ما، ويحاول بأساليب مختلفة استمالة المتلقي، وإقناعه بالعدول عن قراره بشأن المغضوب عليه، لذا يمكن أن يكون نصّ القاضي رسالة غرضها المفاوضة.

---

[١٩] عمر، أحمد مختار، معجم اللغة العربية المعاصرة، عالم الكتب، القاهرة، ط١، ٢٠٠٨م، (فوض).

[٢٠] عابد، عبد الحافظ عبد الهادي، إدارة الأزمات ومهارات التفاوض، أكاديمية سعد العبد الله للعلوم الأمنية ٢٠٠١، ص٢٠.

[٢١] القلقشندي، أحمد بن علي، صبح الأعشى في صناعة الإنشا، ج١، ص٢١٥.

وعدها الدكتور محمد حبيب خوجة من الرسائل الإخوانية التي حررها محيي الدين لأغراضٍ شخصيةٍ، فقال: "والقسم الثاني من رسائله (= رسائلمحييالدين) هو تلك التي حررها بقصد خاص شخصي"[٢٢]، في حين عدّها الدكتور شوقي ضيف "توقيعًا"؛ فقال في تعليقه على الرسالة: "ولا يأتي بها (= بمصطلحات النحو) إلا في الحين بعد الحين ما عدا رسالة اقتُرِحت عليه أن تكون توقيعًا لمدرس نحو استهلها بقوله مداعبًا"[٢٣]. يبدو أنّ الحضور الواسع لمصطلحات النحو في الرسالة، دفع بالدكتور شوقي إلى أن يعدها توقيعا لمدرس نحو. ولا خلاف بين ما جاء به القاضي والقلقشندي والدكتور شوقي وخوجة؛ فالمفاوضات كانت ترسل على شكل رسائل، والتواقيع في عصر القلقشندي لم تعد اسمًا لما يكتب في حواشي القصص، وإنما صارت تندرج تحت الرسائل الرسمية أو الديوانية، والرسائل الإخوانية التي عدها القلقشندي من مقاصد المكاتبات السلطانية الرسمية.

ثانيًا: شخوص الرسالة

لم يأْتِ القاضي محيي الدين في رسالته على ذكر شخوصها، ويمكن أن نقدر أنهم كانوا معروفين بحيث لم يجد من الضروري تحديد هويتهم. وفي عدم التصريح باسم المتشفَّع له المعروف تعظيم للمقصود وتوقير وتبجيل[٢٤]، كما لم تُنْبِئ المظانّ عن شخصيات تلك الرسالة، غير أنَّ هذه الدِّراسة ستحاول بما توافر من معطيات تاريخية، وقرائِنَ ذَكَرَها القاضي، الكشفَ عن شخصيات الرسالة: المتلقي (المتشفَّع عنده)، والمتشفَّع له، والشافع.

٢.١ المتلقي (المتشفَّع عنده): وهو المفاوَض والمتشفّع عنده الذي "تتشكل رسالة الشفاعة بمراعاته، وتتأقلم أبعادها حسب مقامه"[٢٥]؛ فله يؤول الأمر فيقبل الشفاعة أو يرفضها. وهو "إما أن يكون أميرًا، أو خليفة، أو وزيرًا، أو أي شخص بيده زمام الأمور، ومِمَّن له شأن أو سلطة على من دونه؛ فيُطلَب رضاه، وهو من يجتمع عنده الشافع والمشفوع له"[٢٦].

خاطب محيي الدين المتشفَّع عنده الذي وُجّهت له الرسالة بثلاثة ألقاب؛ أولهما، لقب "مولاي" الذي استخدمه في مفتتح الرسالة حينما دعا له قائلا: "حرس الله نعمة مولاي!"، وثانيهما، "الجلالة" في

---

[٢٢] الخوجة، محمد الحبيب، عصر المماليك: الترسل وابن عبد الظاهر، ص٥٦.

[٢٣] ضيف، شوقي، عصر الدول والإمارات، مصر، ص٤١٩.

[٢٤] ا القلقشندي، صبح الأعشى في صناعة الإنشا، ج٥، ص٤٠٤.

[٢٥] يحياوي، رشيد، شعرية النوع الأدبي في قراءة النقد العربي القديم، الدار البيضاء، أفريقيا الشرق، ١٩٩٤م، ص٧٣.

[٢٦] حسين، مزاحم مطر، وسرحان، عادل طالب، أدب الشفاعات في النثر العباسي، مجلة القادسية في الآداب والعلوم التربوية، ٢٠١٤، مج ١٤، ع. ١-٢، ص١٣٠.

قوله: و"سيّدنا يعلم بالعلميّة المدكون من الإنافة، وما لإضافته إلى جلالته من الانتماء ..."، وثالثهما، "السيّد" في مواضعَ خمسة، أحدها مرّ ذكره آنِفا، وبقيتها في قوله: "... تُفهمه أنّا بلغَنا أنَّ فلانا أضمر سيّدنا له فعلا.."، وقوله: "وحاشَ لله! أنْ يُصبح معرب إحسانه مبنيّا، ... أو أن يأتي سيّدنا بالماضي من الأفعال في معنى الاستقبال....، أو أنْ لا يكون له من أبنية تدبير سيّدنا مصدرًا"، وقوله في نهاية الرسالة داعيا له: "ولا برح سيّدنا نسيج وحده في أموره! ولا زال حلمه يتناسى الهفوات، لا يشتغل مفعوله عن فعله بضميره!". تُظهر هذه الألقاب الثلاثة "مولاي، سيّدنا، جلالته" التي استعملها الكاتب أنّ المخاطب ذو منصب رفيع يحكم الدولة؛ لذا خاطبه محيي الدين بـ "الألقاب الملوكية التي اصطلح عليها للسلطان"[٢٧].

ولم يكتف القاضي بمخاطبة المتشفع عنده بألقابه السابقة، بل أشار إليه في مفتتح الرسالة حين دعا له قائلًا: (ولازال كلم السعد من اسمه، وفعله، وحرف قلمه يأتلف)، فالشخص المقصود يرتبط اسمه بالسعادة (السعد)، والمتتبع مكاتبات القاضي محيي الدين يجده كثيرًا ما كان يستعمل اشتقاقات (س ع د) في التورية عن الملك السعيد بن الظاهر بيبرس؛ فقد كتب تقليدًا بالولاية للملك السعيد سنة (٦٦٢هـ) جاء فيه: "كانت شجرتنا المباركة قد امتدّ منها فرع تفرّسنا فيه الزيادة والنموّ، وتوسّمنا منه حسن الجنى المرجوّ، ورأينا أنّه الهلال الذي قد أخذ في ترقّي منازل السّعود إلى الإبدار...، ونجعل سعي الأمّة حميدا، ونهب لهم منه سلطانا نصيرا وملكا سعيدا، ونقوّي به عضد الدين ونريش جناح المملكة، وننجح مطلب الأمة بإيالته وكيف لا ينجح مطلب فيه بركة؟ وخرج أمرنا، لا برح مسعدا ومسعفا، ولا عدمت الأمة منه خلفا منبلا ونوءا محلفا، بأن يكتب هذا التقليد لولدنا السعيد ناصر الدين بركة خاقان محمد جعل الله مطلع سعده بالإشراق محفوفا، وأرى الأمّة من ميامنه ما يدفع للدّهر صرفا ويحسن بالتدبير تصريفا– بولاية العهد الشريف على قرب البلاد وبعدها، ..."[٢٨].

وكتب في نسخة صداق الملك السعيد على ابنة الأمير سيف الدين قلاوون (ت٦٨٩هـ): "الحمد لله موفّق الآمال لأسعد حركة، ومصدّق الفأل لمن جعل عنده أعظم بركة، ومحقّق الإقبال لمن أصبح

---

[٢٧] القلقشندي، صبح الأعشى في صناعة الإنشا، ج٦، ص١٢٠.

[٢٨] العيني، بدر الدين محمود، عقد الجمان في تاريخ أهل الزمان، عصر سلاطين المماليك، حققه ووضع حواشيه: محمد محمد أمين، مطبعة دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، ٢٠١٠م، ج١، ص٣٨٠–٣٨١.

نسيبه سلطانه وصهره ملكه، الذي جعل للأولياء من لدنه سلطانا نصيرا، وميّز أقدارهم باصطفاء تأهّله حتّى حازوا نعيما وملكا كبيرا"[٢٩].

٢.٢ المتشفع له (محور المفاوضة والشفاعة): تولى الملك السعيد السلطنة بعد وفاة والده الظاهر بيبرس سنة (٦٧٦هـ)، وشهدت فترة حكمه اضطرابات ونزاعات عدة بين الأمراء الكبار، لا سيما بين والده والمماليك الأصاغر "خاصكِيَتِه"، واضطربت أمور دولته، ومالت به الأهواء وتقلّبت به الآراء؛ فقد كان الملك السعيد يميل إلى أقرانه ومعاصري أسنانه، فيقدمهم عليهم، ويسمع من آرائهم. وكان يثقل على هؤلاء، الأمراء الكبار الذين يُعَيِّنهم الملك السعيد في نيابة الدولة، وكانوا يوهمونه بهم ويحدثون السلطان في أمرهم، فأخذ الملك يقلل من شأنهم، ويقصيهم، ويتخلص منهم إما بأن يقتلهم هو بنفسه، أو يوكل أمرهم إلى أحد "خاصكِيَتِه"، فيقوم بالتخلص منهم. وحين اختار الملك السعيد الأمير شمس الدين سنقر الأشقر لنيابة السلطة، وكان من الأمراء الكبار، لم يرق ل"خاصكيته" من المماليك الأصاغر وكرهوه، واتهموه بأنه ليس من الظاهرية أتباع الظاهر بيبرس، وأوهموا الملك السعيد بأنه يريد أن يثور عليه بمماليك الملك المظفر قطز، فاستجاب لهم الملك، فعزله سريعًا.

استمر الحال على ما هو عليه من الاضطراب، وتغير السلطان على الأمراء حتى قبض يوم الجمعة الخامس عشريه من عام ستمائة وستة وسبعين (٦٧٦ هـ) على الأمير شمس الدين سنقر الأشقر، والأمير بدر الدين بيسرى، وهما من أكابر الأمراء، وسجنهما في القلعة ثلاثة وعشرين يومًا، فزادت الوحشة بينه وبين الأمراء، ودخل الأمير بدر الدين محمد ابن بركه إلى أخته أمّ الملك السعيد، وقال لها: "قد أساء ابنك التدبير بقبضه على مثل هؤلاء الأمراء الكبار، والمصلحة أن تردّيه إلى الصواب؛ لئلا يفسد نظامه وتقصر أيامه"، فبلغ السلطان كلام خاله، فبادر باعتقاله، فلم تزل به أمه تعنِّفُه وتتلطف به، حتى أطلقهم وخلع عليهم وأعادَهم إلى ما كانوا عليه، وقد تمسَّكَت عداوته من قلوبهم، وتوهَّم منه بقية الأمراء[٣٠].

فهل لجأت أم الملك إلى القاضي محيي الدين، كاتب ديوان الإنشاء آنذاك، ليكتب نيابة عنها رسالة شفاعة في أخيها ومن معه؟ لم نعثر في المصادر التي عنيت بالتأريخ لحياة الملك السعيد شيئا عن تلك الرسالة، إلا أن الربط بين الأحداث التاريخية، وما جاء عند المقريزي حين قال: (فلم تزل به أمه تعنفه وتتلطف به) حتى أفرج عنهم، وما جاء في الرسالة من قرائن تجعلنا نطمئن إلى أن المتشفع له أحد

---

[٢٩] القلقشندي، أحمد بن علي، صبح الأعشى في صناعة الإنشا، ج١٤، ص٣٤١.

[٣٠] المقريزي، تقي الدين أحمد، السلوك لمعرفة دول الملوك، نشره: محمد مصطفى زيادة، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٩٣٦م، ج١، ق٢، ص٦٤٣-٦٤٦.

الثلاثة الذين تشفعت لهم أم الملك، وهم: الأمير شمس الدين سنقر الأشقر، والأمير بدر الدين بيسرى، وخاله الأمير بدر الدين محمد بن بركه. ويظهر من رسالة القاضي ومفاوضته أنه يتحدث عن متشفع له واحد، وربما ذلك عائد إلى ذكر الخاص مع إرادة العام؛ فقد اختار أن يتشفع للأشهر، الأمير شمس الدين سنقر، وفي حال وافق الملك السعيد على طلب الشفاعة، فلا شك أن الشفاعة ستعم من معه، أيضا، وما قد يرجح ما ذهبنا إليه، أن ما ذكره القاضي من قرائن مرتبطة بالمتشفع له تنطبق على الأمير شمس الدين سنقر الأشقر؛ فهو من كان من (أصحاب الأشغال)؛ فقد اختاره الملك السعيد لنيابة السلطنة، مما يعني أن ثمّةَ علاقة ثقة بينهما، كما سنبين عند التحليل الفني لنص الرسالة.

٢.٣ الشافع (المفاوِض): وهو المرسل الذي يؤدِّي "دورًا أساسيًا في إنجاح عمليّة الترسّل من خلال وعيه بمقام المخاطب، ومستواه السياسيّ والفكريّ، والاجتماعيّ وذلك بإظهار التواضع، وإبداء الاحترام، حرصًا على التأثير والإقناع"[٣١]؛ ولذا، عليه أن ينتهز الفرص، ويتخير الوقت الملائم لعرض القضية موضوع الشفاعة، ويحسن تخير الكلام الفعال الذي يحدث وقعا في نفس المتشفع عنده، ويقدم مسوغات وأعذار وحجج، ويحرص على مدح المتشفع عنده والتلطف له من أجل استمالته، وكسب رضاه، وإنجاح الشفاعة[٣٢].

ذكر القلقشندي أن القاضي محيي الدين كتب الرسالة باقتراح من أحدهم، فقال: "وكما كتب القاضي محيي الدين بن عبد الظاهر في رسالة اقترحت عليه في هذا الباب". وهذا التقديم يظهر أن هناك شافع غير مباشر، لا يعرفه القارئ، وشافع مباشر هو محيي الدين بن عبد الظاهر الذي نسبت إليه الرسالة عند القلقشندي.

أما الشافع غير المباشر، فيتضح مما سبق أن أمَّ الملك السعيد هي المقصودة بالأمر. ويبدو أنه كان عليها لتضمن نجاح المساعي في التأثير على ابنها الملك، أن تحسن اختيار من يعينها في الأمر، ويكون قادرًا على استمالة الملك والتأثير به، فوقع اختيارها على الشافع المباشر، وهو القاضي محيي الدين بن عبد الظاهر؛ لما ينماز به من صفات تؤهله لهذا الأمر؛ فهو في الدولة "جليل القدر، كبير المحل"[٣٣]، وهو رئيس ديوان الإنشاء في الدولة، وأعظم أهلها رتبة، وصاحب الحل والعقد بها بعد السلطان نفسه[٣٤]. وهو من أهل البلاغة والبيان، و"من سادات الكتاب ورؤسائهم وفضلائهم"[٣٥]. كل تلك الميزات

---

[٣١] البقالي، محمد سعيد، فاعلية الأمل في أدب الرسائل: الرسالة التشفعية لأبي إسحاق الصابي نموذجًا، المركز: مجلة الدراسات العربية، بريل، ٢٠٢٣، م٢، ص٦٢.

[٣٢] حسين، مزاحم مطر، وسرحان، عادل طالب، أدب الشفاعات في النثر العباسي، ١٣٨-١٤١.

[٣٣] ابن حبيب، تذكرة النبيه في أيام المنصور وبنيه، ج١، ص١٦٤.

[٣٤] القلقشندي، أحمد بن علي، صبح الأعشى في صناعة الإنشا، ج١، ص١٣٦.

شجعت أمَّ الملك على اختياره ليقوم بالأمر نيابة عنها، ومكّنته من أن يؤدي الأمر بنجاح، ويصل إلى غايته، ويصفح الملك عن المتشفع لهم.

ثالثًا: القصد من إنشاء الرسالة

تعددت مقاصد رسالة القاضي محيي الدين بين القدماء والمحدثين؛ فصاحب الرسالة كشف عن الغاية من إنشائها حين أطلق عليها مصطلح مفاوضة. ورأى القلقشندي الذي تفرد بذكر الرسالة من القدماء، أن القاضي أنشأها لغاية تعليمية، فحين كان يتحدث عما يحتاجه الكاتب من مواد الإنشاء، ذكر أن الانتفاع بالنحو وتوظيف مصطلحاته شرط أساسٌ ليستقيم الكلام؛ فاستشهد برسالة القاضي على ذلك، قبل أنْ يورد نصَّها، قائلًا: "وكما كتب القاضي محيي الدين بن عبد الظاهر في رسالة اقترحت عليه في باب"، أي باب الانتفاع بالنحو ومصطلحاته. وكان استخدام المصطلحات اللغوية قد ذاع في العصر المملوكي الذي عني كتابه فيه بزخرف اللفظ أكثر من عنايتهم بالمعنى العميق، وكانوا يعدون ذلك دليلًا على البراعة في الإنشاء.

أما الدكتور شوقي ضيف فعد الهدف من إنشاء الرسالة الدعابة، فقال: "ومضى على هذه الشاكلة متصنعًا لمصطلحات النحو، ولكن من الحق أنه أراد بها إلى الدعابة"[٣٦]، ووافقه الدكتور حبيب خوجة، فرأى أن الغاية من كتابتها، تحقيق نكته، وإمتاع المرسل إليهم ومن يطالعها بعده[٣٧].

لعل تصنع القاضي لمصطلحات النحو هو ما دفع بالدكتور شوقي وخوجة إلى اعَدِّها رسالة مداعبة؛ فقد رأى بعض الدارسين أن كتاب العصر المملوكي صاروا يلجؤون إلى المصطلحات اللغوية والتورية استعراضًا لقدراتهم[٣٨]. ولا يبعد أن يكون القاضي قد أنشأها لإمتاع المرسل واستمالته للوصول إلى هدفه من التسوية والاتفاق حول قضيته التي سيطرحها أمام المتلقي، ما جعله يتصنع في بناء مفاوضته وشفاعته، فيوظف المصطلح النحوي الذي ذاع استخدامه عند كتاب العصر، ويخرجه عن مدلوله العلمي، ويشحنه بدلالات جديدة طارئة تناسب السياق، وتعينه في التأثير بالمتلقي.

---

[٣٥] ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، ج٨، ص٣٨.

[٣٦] ضيف، شوقي، عصر الدول والإمارات، مصر، ص٤١٩.

[٣٧] الخوجة، محمد الحبيب، عصر المماليك: الترسل وابن عبد الظاهر، ص٥٦.

[٣٨] ضيف، شوقي، الفن ومذاهبه في النثر العربي، ص٣٨٤-٣٨٦.

يَظهر لمن يُنعم النّظر في رسالة القاضي أنّها كُتِبت في الاستشفاع، يحاول فيهاالقاضي محيي الدين"التَّأثير بالمرسل إليه ودفعه إلى العفو عمّن أساء لشخصه"[٣٩]، إذ حملت الرسالة أدلّة داخليّة في أنّ موضوعها الاستشفاع، ستكشف عنها الدراسة الفنية، وكلها من مبتدئها إلى منتهاها مُقدّمة لهذا الاستشفاع، إلى أنْ بلغ طلب الاستشفاع منتهاه حينما قال في خاتمة رسالته: "ولا زال حلمه يتناسى الهفوات لا يشتغل مفعوله عن فعله بضميره!". ومن الأدلّة الخارجيّة على أنَّها في الاستشفاع ما ذكره ابن حجّة الحمويّ من تلاعب القاضي ابن عبد الظاهر بالمصطلحات النحويّة في شفاعة ما نُسج على منوالها، وهي رسالته: "أدام الله نعمة مولانا! ولا زال علَم علمه مرفوعا أبدا، وبناء مجده منصوبا بخفض العِدا ...، ولا زال مولانا بابا للعطف والصلة، ومآثر مكارمه متّصلة لا منفصلة"[٤٠]، فهذا التشابه الكبير بين الرسالتين في استعمال المصطلحات، وما ذكر في الأخيرة من دلالة على الاستشفاع في نهايتها، وبما ذكره ابن حجة في الدلالة على ذلك لدليل، أيضًا، على أن الرسالة الأولى في الاستشفاع. فيكون خطاب القاضي رسالة يفاوض بها المتلقي ويستشفعه لبلوغ غايته، ويتصنع في بناء الرسالة ليتمكن من استدرار عطف المتلقي وتوجيهه إلى فعل ما يسعى إليه.

رابعا: بناء خطاب الشفاعة

يعد البناء شيئًا أساسيًا في الخطاب الأدبي، التفت إليه النقاد القدامى في كتبهم، وعدّه التوحيدي معيارًا للتفاضل بين البلغاء في النظم والنثر[٤١] لما له من أثر فعال في إبلاغ مقاصد الخطاب، والتأثير في المتلقي؛ فكان على منشئي الخطاب أن يختار استراتيجياتٍ مناسبةً تحقق غايته الإبلاغية والإقناعية، التي تثير عواطف المتلقي.

أدرك القاضي محيي الدين بن عبد الظاهر أهمية خطابه التَّشَفُّعيّ الذي سيؤدّي دورًا هامًا في التأثير بالملك السعيد، واستمالته لصالح المشفوع له بما أوتيه من أدوات ووسائل وظفها في إقناع المتشفَّع عنده الملكِ السعيدِ؛ لذا عُني ببناء خطابه، وأعده سلفًا في ذهنه.

---

[٣٩] القبيلات، إيمان فاضل، فن الرسالة عند محي الدين بن عبد الظاهر، دراسة موضوعية وفنية، رسالة ماجستير، جامعة مؤتة، ٢٠٠٦م، ص٢٧٧.

[٤٠] الحموي، ابن حجة تقي الدين، ثمرات الأوراق، مكتبة الجمهورية العربية، مصر، ج٢، ص٧٥.

[٤١] التوحيدي، علي بن محمد، الإمتاع والمؤانسة، تحقيق أحمد أمين، وأحمد الزين، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، ج٢، ص١٣٢.

ما يلفت الانتباه في خطاب القاضي محيي الدين إلى المتشفَّع عنده، أمران: أولهما، الحضور الواسع للمصطلحات العلمية اللغويّة (النحوية والصرفية والبلاغية). ولم يكن توظيف المصطلحات اللغوية في المكاتبات المملوكية أمرًا غريبًا؛ فقد ورث كتاب ذلك العصر هذا الأسلوب عن القاضي الفاضل، واستعملوه بصورة مكثفة حتى شاع وصار طابعًا لعصرهم[٤٢]، ودليلًا على مهارة الكاتب، وبراعته في الإنشاء، وقدرته على توظيف المصطلحات العلمية.

وعدّ بعض النقاد المحدثين استخدام المصطلحات اللغوية في نثر العصر المملوكي بدعة، ودليلًا على ما أصاب الكتابة آنذاك من جمود، "جعلت النثر العربي عملًا لفظيًا يعنى فيه بالزخرف والتنميق، لا بما يتصل بالمعاني من فكر دقيق"[٤٣]. ورأى آخرون أن ذيوع المصطلحات اللغوية في المكاتبات دليل على الازدهار العلمي، والتألق في حركة التأليف[٤٤].

وكان القاضي محيي الدين مثل غيره من كتاب عصره، يوظف المصطلحات اللغوية من حين إلى آخر في رسائله، عدا رسالة الشفاعة التي بين أيدينا؛ فقد تصَنَّع المصطلحات اللغوية مستخدمًا التورية، ذلك الفن البديعي الذي شغف به هو ومن عاصره من الكتاب. وأراد القاضي بتصنع المصطلحات اللغوية أن يبين للمتشفع عنده مكانته ومنزلته؛ فقد خاطبه بخطاب فاق به الآخرون "بلاغة ومعنى"[٤٥]. وهذا التصنع للمصطلحات العلمية اقتضاه القصد من الرسالة؛ إذ كان عليه أن يُعمِل عقله، ويوظّف قدرته الإبداعية والبلاغية وثقافته العلمية ليصنع خطابًا جاذبًا وقادرًا على توجيه الملك وإقناعه بما يسعى إليه الشافع.

أما ثاني الأمور التي لفتت الانتباه في خطاب القاضي محيي الدين، فهو طغيان ضمير الغائب دون غيره من الضمائر، لا سيما في الاستهلال؛ فقد استخدم ضمير الغائب المتصل المفرد (ه) للإشارة للمتشفّع عنده، ولم يخرج عن استخدام ضمير الغائب إلا في ثلاثة مواطن: جملة الافتتاح (حرس الله نعمة مولاي)، وفي المتن حين قال: (بلغنا أن سيدنا)، وكرر لفظة (سيدنا) غير مرة في المتن.

---

[٤٢] ضيف، شوقي، الفن ومذاهبه في النثر العربي، ص٣٧٥، و٣٧٩.

[٤٣] ضيف، شوقي، الفن ومذاهبه في النثر العربي، ص٣٨٤.

[٤٤] الإدريسي، عز العرب، النثر الفني في عصر المماليك، اتجاهاته وخصائصه، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة شعيب الدكالي، الجديدة، ٢٠٠١م، ع٦٤، ص٩٠-٩١.

[٤٥] النويري، نهاية الأرب في فنون الأدب، ج٨، ص١٠١.

لعلَّ توظيف القاضي محيي الدين لضمير الغائب بصورة مُكثَّفة في المقدمة يُبين عن رغبته في إثارة انتباه المتشفع عنده إلى علو مكانته ومنزلته عند الشافع والمتشفع له والآخرين؛ فضمير الغائب يوسع المسافة ويباعد بين المتشفَّع عنده والآخرين، ما يظهر عظم الحاجة إلى المتشفع عنده؛ إذ يوازي الغياب في النص غياب نعم الملك وفضائله العظيمة.

استخدم القاضي محيي الدين ضمير الغائب في المتن والخاتمة، حيث عرض قضية المتشفع له، ليشير إلى حضور المتشفع عنده الضمني، فهو لم يباشر الأحداث بذاته؛ لذا لم يستطع معرفة الحقيقة، وجاء ضمير الغائب ليخرجه إلى الواقع، ويدفعه إلى تأمله واكتشافه، ثم السعي إلى تغييره(٤٦). كما أن استخدام ضمير الغائب في المتن والخاتمة يتيح للقاضي أن يتحدث أو يعرض بالكائدين من خاصكية الملك دون خوف؛ فالمخاطب غائب، وهذا يحميه من التورط في أية أحكام تصدر عنه، كما يحميه من التعرض لعقاب الملك. فالقاضي حاضر الذهن بما حدث لخال الملك السعيد حين تجرأ وخاطب والدة الملك مباشرة عن تجاوزات ابنها، وكان مصيره السجن.

قسم القاضي خطابه إلى ثلاثة أقسام: الاستهلال، والمتن، والخاتمة، وجعل بين أقسامه الثلاثة توازنًا وتناسبًا يبقي كل جزء منها مستقرًا في مكانه، بحيث لا يستطيع أحد أن يبدل أوله بآخره، ولا آخره بأوله(٤٧).

٤.١ الاستهلال:

اتخذ الكتاب منذ الجاهلية تقليدًا فنيًا في بناء رسائلهم، وامتد ذلك التقليد إلى العصور اللاحقة، ومع تتابع تلك العصور وتطورها، بدأ بعض الكتاب بالخروج عن تلك التقاليد، فلم يلتزموا ببناء الرسالة الفني المتوارث، واختصروا من أجزائها لأسباب عدة؛ منها ما يرجع إلى الاختصار، ومنها ما يعود إلى عدم مناسبة الجزء المختصر لموضوع الرسالة. وأول ما يلفت القارئ في رسالة القاضي محيي الدين خروجه عن تقاليد الكتابة الفنية للرسائل في البدايات، فلم يبدأها بما اعتاد السابقون البدء به من ذكرٍ لأطراف التواصل (من فلان إلى فلان)، أو الافتتاح بلفظ أما بعد، أو الافتتاح بالحمد لله، أو الافتتاح بالسلام)(٤٨).

---

(٤٦) زراقط، عبد المجيد، هاشميات الكميت بن زيد الأسدي، الحافز الحق للثورتين السياسية–الاجتماعية والأدبية، مجلة المنهاج، ١٩٩٦م، ع٢، ص٧.

(٤٧) ابن المدبر، إبراهيم بن محمد، الرسالة العذراء (ضمن جمهرة رسائل العرب)، أحمد زكي صفوت، المكتبة العلمية، بيروت، ج٤، ص١٨٤.

(٤٨) القلقشندي، أحمد بن علي، صبح الأعشى في صناعة الإنشا، ج٦، ص٢٦٣.

وغاية القاضي الإقناعية، ورغبته في تحقيق القصد والأمل بالشفاعة للمحبوسين، هي ما ألجأته إلى عدم افتتاح شفاعته بما اعتاد عليه السابقون؛ فالأمر في المكاتبات التشفُّعية قائم على "التملق واستجلاب الخواطر وتألف القلوب"[٤٩]؛ لذا لا بد من أن يبدأ الكاتب بما يحسن وقعه على المتلقي، وهذا ما جعل القاضي يعظم المكتوب إليه ويستميله منذ البداية بالدعاء بدلًا من أشكال الافتتاح السابقة تودّدًا وتحببًا. ولما كان الدعاء عند القاضي استراتيجية خطابية توسل بها لإثارة عاطفة الملك السعيد، وإنجاز فعل الشفاعة، فقد جعله حاضرًا في الافتتاح من أوله إلى آخره، وفي المتن، وختم به الرسالة.

بدأ القاضي محيي الدين رسالته قائلًا: "حرس الله نعمة مولاي! ولا زال كلم السعد من اسمه، وفعله، وحرف قلمه يأتلف، ومنادى جوده لا يرخّم، وأحمد عيشه لا ينصرف. ولا عدم مستوصل الرّزق من براعته التي لا تقف الوصل، ولا عدمت نحاة الجود من نواله كلّ موزون ومعدود، ومن فضله وظله كل مقصور وممدود. ولا خاطبت الأيام ملتمسه إلا بلام التوكيد، ولا عدوّه إلا بلام الجحود".

سعى القاضي محيي الدين منذ بداية رسالة الشفاعة إلى أن يؤثر في المتشفع عنده، ويتمكن من قلبه؛ لذا برع في الاستهلال وأحسن الابتداء، فبدأ بما يحب الملك أن يسمعه حين دعا له قائلًا: (حرس الله نعمة مولاي)، وهذه الجملة الدعائية الوحيدة في الرسالة التي ظهر فيها صوت الشافع مباشرة باستعماله ضمير المتكلم المفرد (مولاي)، ففي بقية أجزاء الرسالة ظهر صوت الشافع من خلال الجماعة، فرد من الجماعة، فقال: (بلغنا، سيدنا). ويأتي استخدام ياء المتكلم مضافة إلى المتشفع عنده لبيان العلاقة الوثيقة التي تربط بين الطرفين: المتشفع عنده والشافع. فالشافع يعرف المتشفع عنده جيدًا؛ لذا أضاف ذاته لاسمه (مولاي)، وهذه المعرفة متأتية من رعاية المتشفع عنده للشافع، والتي أظهرها القاضي بتركيب إضافي جديد حين قال (نعمة مولاي). إذ يكشف وجود النعمة في هذا التركيب عن علاقة جديدة تجمع بين الطرفين، يمثل الطرف الأول فيها، المتشفع عنده المانح، القوة والسلطة، ويمثل الطرف الثاني، الشافع، المنتفع من هذه القوة. ولم يحدد القاضي ماهية النعمة الصادرة عن الملك مولاه، ولعله بذلك أراد عموم النعمة وخصوصيتها، أما عمومها فيعني أن نعم الملك متعددة، ويفيد منها العامة في الدولة، وهذا ما ظهر في الرسالة حين بدأ القاضي يعدد نعم الملك على الآخرين. وأما النعمة الخاصة فتتعلق بالقاضي لوجود ياء المتكلم، ويصبح التقدير (نعمة مولاي عليّ)، ويكون الأمان والثقة وعدم سخط الملك هي النعمة الخاصة بالقاضي، وهذا ينسجم ورسالةَ الشفاعة التي أنشأها القاضي لفقدان أكابر الأمراء نعمة الملك المتمثلة بثقته وأمانه وعدم سخطه.

ويحمل تركيب الإضافة (نعمة مولاي) تعظيمًا لذات المتشفع عنده، وإعلانًا من الشافع أنه الأعلى عنده على المستوى الفردي، فهو مولاه صاحب النعمة عليه، وهو الذي يتولى رعايته ويتعهده، وفي هذا التعبير رسالة ضمنية يعلن بها الشافع انسلاخه عن الآخرين، فهو يتحدث بضمير المفرد (ي)، ما يعني

[٤٩] المصدر السابق، ج٦، ص٢٦٣.

أنه غير مؤيد لأكابر الأمراء فيما فعلوه. وهذا الانسلاخ استراتيجية اتبعها الشافع ليطمئن الملك؛ إذ به يبين للملك أن تشفعه لأكابر الدولة ليس من باب التأييد لما فعلوه، أو التبعية لهم، فتشفعه جاء بطلب من أم الملك التي لم يستطع أن يردها؛ لمكانتها أولًا، ولقدرته البلاغية ثانيًا، ولمكانته الرفيعة عند الملك ثالثًا. وهذا الانسلاخ عن منافسي الملك من أكابر الأمراء يعد ضمانة للشافع؛ فبه لن يتعرض لسخط الملك، وزوال نعمته، كما حدث مع خال الملك الأمير بدر الدين محمد بن بركه حين طلب من أمّ الملك أن تردَّ ابنها عما يفعل حتى لا يفسد الحكم.

وليقنع الملك بصدق عاطفته وإخلاصه في الولاء له، لم يلجأ إلى تصنع المصطلحات النحوية والصرفية في بداية المقدمة؛ فالتصنع في الابتداء والمقدمات أمر مذموم وتكلفت ممقوت[٥٠] يشعر الآخر بعدم الارتياح، وهذا ما أراد القاضي تجنبه في بداية رسالته؛ ليتسنى له إتمامها والملك واثق بأن ما جاء فيها صادر عن قلب صادق مخلص غير متملق لتحقيق غرضه فقط.

لمَّا كان القاضي مطلعًا على ما تعانيه دولة الملك السعيد من اضطرابات ونزاعات قائمة بين أكابر الأمراء وأصاغرهم الذين يميل إليهم الملك السعيد، جاء الدعاء بـ (حرس الله) منسجمًا تمامًا مع الموقف. وفي هذا الدعاء إعلان جديد بتأييد الشافع للمستشفع عنده وولائه له؛ فهو لا يريد لدولته أن تزول أو تتعرض للخطر؛ لذا جاء الدعاء بصيغة الاستمرار التي تحققت من الجمع بين الفعل الماضي ولفظ الجلالة. والدعاء بحفظ النعمة هو دعاء للمتشفع عنده والشافع في الوقت نفسه؛ فبقاء النعمة يعني بقاء المتنعم، وبقاء المتنعم يعني استمرار تنعم الشافع بنعم المنعم.

حاول القاضي محيي الدين بهذه البداية الدعائية (حرس الله نعمة مولاي)، وبتوظيف تركيب الإضافة (نعمة مولاي)، أن يهيئ المتشفع عنده عاطفيًا لسماعه والتفاعل مع خطابه، آملًا أن ينقلب موقفه، فيعفو عن المتشفع له، ويطلق سراحه. وقد نجح القاضي، فقد خرج أكابر الأمراء، وأعادهم إلى ما كانوا عليه.

بعد أن أعلن القاضي الولاء للملك، وأكد انسلاخه عمن ظنهم الملك متمردين في جملة الافتتاح، بدأ السير على خطى نهج معين اتخذه ليكون ذا تأثير على المتشفع عنده. وكانت أولى خطوات ذلك النهج، التصنع في استخدام المصطلحات اللغوية (النحوية والصرفية والبلاغية) التي أخرجها من طبيعتها الجافة، وعدل بها عن معناها القريب إلى معنى بعيد أسهم في إنتاج دلالات مناسبة للسياق، كما وظف المصطلحات اللغوية في الدعاء للمتشفع عنده صاحب السلطة، وتقديم صورة للآخر المفتقر للسلطة، وللعطاء الذي ينعم به المتشفع عنده على الآخر.

---

[٥٠] الغزالي، أبو حامد محمد، إحياء علوم الدين، دار المعرفة، بيروت، ج٣، ص١١٩.

توظيف المصطلحات اللغوية في الدعاء للمتشفع عنده

مدح القاضي محيي الدين الملك السعيد بعد جملة الافتتاح، ودعا له قائلًا: (لازال كلم السعد من اسمه وفعله وحرف قلمه يأتلف). استدعى القاضي أقسام الكلم الثلاثة كما رتبها النحاة: اسم، وفعل، وحرف. يرى النحاة أن ائتلاف الأقسام الثلاثة هذه يشكل كلامًا مفيدًا، يمكِّن المتخاطبين من التعبير عما يجول في أنفسهم من معان[٥١]. ويستعير القاضي فكرة الائتلاف من النحاة والبلاغيين العرب، ويخرجها من معناها الظاهر إلى معنى باطن فرضه السياق الجديد؛ فكما أن ائتلاف أقسام الكلمة وانسجامها ينشئ كلامًا مفيدًا؛ فإن اسم الملك المشتق من السعادة، مع أفعاله التي تدخل السعادة إلى قلوب الآخرين، وحرف قلمه الذي يكتب بما يُسعد به الآخرون، تجعل الائتلاف النحوي يتحول إلى ائتلاف وانسجام في شخصية الملك الذي وافق فعلُه اسمَه.

يبدو أن الترتيب الذي ارتضاه النحويون لأقسام الكلام: اسم، وفعل، وحرف، لفت انتباه القاضي، أيضا، فلم يوظف أقسام الكلام ليوحي بفكرة الائتلاف فقط، وإنما ليفيد من ترتيب أقسام الكلام السابق؛ فالنحاة قدموا الاسم على الفعل والحرف، وذهب الجمهور منهم إلى أن الأسماء أشرف من الأفعال ومقدمة عليها[٥٢]؛ فالاسم عندهم هو "الأصل في التأليف"[٥٣]، وقائم بنفسه في تشكيل الجملة، ويدل على معناه دون الحاجة إلى قرينة ترتبط به وتوضحه، وهذا يدل على ذاتية الاسم واستقلاليته قبل دخوله في التركيب، ولاسم الملك السعيد ما للاسم من صفات، فهو يتمتع بدلالة مستقلة (السعادة) ولا يحتاج لقرينة تبين معناه، وفي هذا رسالة مدح مضمرة موجهة للملك السعيد مفادها أن السعادة في ذاته صادرة عنه دون الحاجة إلى آخر يعين عليها.

لما كان القاضي في مقام المدح الذي به يريد أن يستميل الملك، كان عليه أن يبالغ في هذا المدح، ويبين أن السعادة ليست شيئًا ثابتًا مستقرًا في ذات الملك، وإنما هي شيء يحدث ويتجدد، وعبر عن هذا التجدد من خلال كلمة (الفعل) الذي يدل على معنى في ذاته مقترنًا بزمن، ولم يقرن القاضي فعل الملك بزمن معين؛ ليبين أن السعادة أمر يحدث للعامة من الملك دائمًا وليس مقيدًا بزمن معين؛ ماض أو حاضر أو مستقبل. فالقاضي يقرن الاسم بالفعل، ويحمله دلالة الفعل كما فعل النحويون حين قالوا بأن الاسم يحمل دلالة الفعل أحيانا، ويمكن استبدال الفعل بالاسم فتصبح الجملة (يسعد الملك باسمه

---

[٥١] ابن الخباز، أحمد بن الحسين، توجيه اللمع، تحقيق: فايز زكي دياب، دار السلام للطباعة والنشر، مصر، ط٢، ٢٠٠٧م ، ص ٦٢.

[٥٢] الشنقيطي، محمد بن آب القلاوي، فتح البرية في شرح نظم الآجرومية، شرح: أحمد بن عمر الحازمي، مكتبة الأسدي، مكة المكرمة، ط١، ٢٠١٠م، م١، ص١٧٤.

[٥٣] ابن الخباز، توجيه اللمع، ص٦٣.

وفعله الآخرين)، وهذا مدخل يستميل به الملكَ ويقنعُه بتجديد نعمه على المتشفع له مادام نعمه لا ترتبط بزمن ما.

ختم القاضي جملته الدعائية والمدحية للملك بقوله: (وحرف قلمه يأتلف)، فزاد بذلك إلى ائتلاف المعنى/ الاسم والفعل ائتلافًا ثالثًا وهو (حرف قلم الملك). ولم يستعر القاضي الحرف هنا من النحاة، وإنما أخذه من الكتّاب؛ فحرف القلم مصطلح معروف في صناعة الكتابة، إذ هو طريقة من طرق بري القلم، وهي أفضل الطرق التي يستعملها الكتاب لتجويد الخط[٥٤]، والقاضي أقدر من يعرف قيمة القلم وأثر الكتابة في الممدوح، فقد تولى منصب كاتب ديوان الإنشاء منذ عهد الأيوبيين وظل حتى دولة الملك السعيد وما بعدها؛ لذا استعار مصطلح (حرف قلمه) من صناعته، وكنّى به عن الكتابة، ووضعه في سياق الشفاعة ليستميل الممدوح ويؤثر فيه.

بتوظيف القاضي المصطلح الكتابي تحول الحرف النحوي من حرف لا معنى له في ذاته، وغير فاعل إلا بوجود قرينة (الاسم أو الفعل) إلى حرف فاعل وشامل لمراتب العطاء القولية والفعلية عند الممدوح؛ فالقلم أعرف من اللسان، يترجم ما يدور في الذهن، وينطق به اللسان، ويوثق أفعال الآخرين ويسجلها؛ فيصبح القلم وسيلة الكتابة التي تثبت نعم الملك وتنشرها عبر الزمان والمكان؛ فيذاع صيت الملك ويعرف بنعمه، ويقبل عليه العامة وينصرونه؛ وبذا، يستميل القاضي الملك الذي كان بحاجة لهذا الصيت؛ ليتغلب على ما تعانيه دولته من اضطراب ونزاع سياسي، نتيجة سياسته التي تميز بين أكابر الأمراء وأصاغرهم ممن كان يميل لهم، ويقف إلى جانبهم مقللًا من شأن الأوائل الذين رفضوا تلك السياسة فوقعوا بأسر الملك.

توظيف المصطلحات اللغوية في تصوير الآخر

انتقل القاضي من الدعاء للملك إلى الدعاء للآخر[٥٥]، فقال: (ولازال كلم السعد من اسمه، وفعله، وحرف قلمه يأتلف، ومنادى جوده لا يرخّم وأحمد عيشه لا ينصرف. ولا عدم مستوصل الرّزق من براعته التي لا تقف الوصل، ولا عدمت نحاة الجود من نواله كلّ موزون ومعدود، ومن فضله وظله كل مقصور وممدود. ولا خاطبت الأيام ملتمسه إلا بلام التوكيد، ولا عدوّه إلا بلام الجحود).

لاستراتيجية الترتيب هذه غاية عند القاضي؛ فالبدء بالدعاء للخاص المتشفع عنده، دليل على عناية الشافع به، واعتراف بفضله ومزيته. والدعاء للآخر بعد الدعاء للملك، إنما هو من باب "إفادة العموم مع العناية بشأن الخاص"[٥٦]؛ أي أنْ يشمل الدعاء بدوام النعمة الجميع الذين يحتاجون هذا النعيم

---

[٥٤] القلقشندي، أحمد بن علي، صبح الأعشى في صناعة الإنشا، ج٢، ص١٩٢-١٩٣.

[٥٥] استخدمت الدراسة مصطلح الآخر للتمييز بين المتشفع له، الذي أنشأ القاضي الرسالة للتشفع له عند الملك، والآخرين ممن يلتمسون عطاء الملك وفضائلهم، وهم الذين ذكرهم القاضي في المقدمة (ومنادى جوده ... لام الجحود).

[٥٦] مطلوب، أحمد، أساليب بلاغية، الفصاحة – البلاغة – المعاني، وكالة المطبوعات، الكويت، ١٩٨٠م، ص٢٣٤.

مع العناية بالخاص الذي تفرد بذكره قبل العام، والذي هو مندرج مع العامة فقط باستحقاقه الدعاء. وإذا كان الملك يلبي حاجة الآخر الذي لا تربطه علاقة وثيقة به، فإن المتشفع له، الذي هو جزء من الآخر، وتربطه بالملك علاقة وثيقة، ويحتل في الدولة مكانة مميزة، أولى أن يحظى بنعم الملك وفضائله.

أبهم القاضي هوية الآخر، لتتحقق غايته التي قصدها من رسالة الشفاعة، فالمهم في ذكرهم بيان جود المتشفع عنده وحاجة الآخر الدائمة له. وعبر القاضي عن الآخر بصيغة المفرد في أدعية المقدمة، فقال: (منادى جوده، أحمد عيشه، مستوصل الرزق)، وجعل الآخر جمعًا في قوله: (ولا عدمت نحاة الجود)؛ ولعل السبب في ذلك عائد إلى النعمة المذكورة؛ ففي المجموعة الأولى جاءت النعمة مفردة، ولم يفصل بها القاضي، أما مع نحاة الجود فكانت النعم متعددة ومتنوعة ومفصلة (موزون ومعدود، مقصور وممدود).

أراد القاضي أن يوصل خطابه إلى قلب الملك ومشاعره، فعمد إلى ما يشعره بقيمة ذاته وعظمته عند الآخر، فأظهر الآخر بصورة الضعيف المحتاج، واستعان بعلمي النحو لرسم هذه الصورة فقال: **(ومنادَى جوده** لا يُرخَّم، وأحمدُ عيشه لا ينصرف. ولا عَدِم **مستوصل الرزقُ** من براعته التي لا تقف الوصل، ولا عدمت **نُحاة الجُود** من نَواله كل موزون ومعدود، ومن فضله وظله كل مقصور وممدود. ولا خاطَبتِ الأيام **مُلتَمِسه** إلا بلام التوكيد، ولا عدوّه إلا بلام الجحود).

استعان القاضي باسم الفاعل (مستوصل وملتمس) المشتق من فعل غير ثلاثي (استوصل والتمس) ليدل على حاجة الآخر للملك السعيد؛ إذ تعني صيغة استفعل الطلب والحاجة. وما دفع مستوصل الرزق والملتمس إلى الطلب من الملك إلا إيمانهما بأنه لا يرد أحدًا. وقد دلت الأدعية التي سبقت بأفعال ماضية (لا عدم، لا خاطبت) أن الملك قد لبى حاجة المحتاجين كما أَمِلوا. ووظف القاضي اسم الفاعل من فعل غير ثلاثي (استوصل والتمس) في جملة فعلية ليعطيه معنى التجدد في الحدث، فأمل الآخر بعطاء الملك السعيد لا ينقطع، والأيام لا ترد سائله أبدًا، ومثل هذه الرسالة الضمنية غير المباشرة من شأنها أن تحرك عواطف المتشفع عنده، وتوجهه لتحقيق بغية الشافع.

وإذا كان القاضي قد وظف اسم الفاعل وأبقى على معناه الصرفي؛ فقد خرج في انتقائه لكلمة (نحاة) عن المعنى النحوي إلى المعنى اللغوي الذي اقتضاه سياق الشفاعة؛ فالنحاة هم علماء اللغة العربية والنحو الذي عرفه ابن جني قائلًا: "هو انتحاء سمت كلام العرب في تصرفه من إعراب وغيره كالتثنية والجمع والتحقير والتكسير والإضافة والنسب والتركيب وغير ذلك ليلحق من ليس من أهل اللغة العربية بأهلها في الفصاحة فينطق بها، وإن لم يكن منهم، وإن شذّ بعضهم عنها ردّ به إليها"[٥٧]. أما

[٥٧] ابن جني، أبو الفتح عثمان، الخصائص، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط٤، ج١، ص٣٥.

القاضي فقد وظف المعنى اللغوي للفظة النحاة والذي يعني الطريق و"القصد نحو الشيء"[٥٨]، فنحاة الجود هم قاصدو الملك للحصول على نعمه وعطائه، وهو من لا يردهم أبدًا (ولا عدمت نحاة الجود من نواله كل موزون ومعدود)؛ لذلك هم ينحون نحوه دائمًا، فالاسم (نحاة) أعطى الفعل (قصد) صفة الثبوت، وهذا مما يحسن وقعه عند الملك، فقاصدوه لا يتوقفون عن طلبه طمعًا في عطائه.

ووظف القاضي مصطلح (منادى) الذي يحمل في أطوائه وصفًا للمنادى والمنادي؛ ففعل النداء يقتضي وجود طرفي النداء (المنادي والمنادى)، والقاضي بطريقة غير مباشرة يقدم صورة للآخر المنادي من خلال المتشفع عنده المنادى. وكان اختيار القاضي لكلمة (منادى) مقصودًا لخدمة غرضه في استمالة المتشفع عنده، ولتلائم سياق الشفاعة؛ فالمنادى من المشتقات هو اسم مفعول، وقد عرف بعض النحاة اسم المفعول بقولهم: "ما دل على حدث ومفعوله"[٥٩]، فالمنادى، وإن كان اسمًا فهو يدل على حدث النداء الذي يتضمن معنى القصد والحاجة والميل إلى من يرى فيه الأمل لتلبية تلك الحاجة. والحدث زمن، وهو في هذا السياق دال على زمن المستقبل؛ فقد اقترن بالدعاء (لا عدمت) والدعاء يكون لما هو قادم. وعرف آخرون المنادى بأنه: "ما اشتق من مصدر المبني للمجهول لمن وقع عليه الفعل"[٦٠]، فمع اسم المفعول لا يذكر الفاعل، وذلك للفت الانتباه إلى الحدث، فلم يعد الأمر متعلقًا بالملك بقدر ما هو متعلق بحدث النداء، وإضافة المنادى للجود تعطي دلالة خاصة لحدث النداء الذي يصور خفايا النفس، وما أضمر فيها من حاجة وألم وعوز. ولما كان اسم المفعول يعنى بمن وقع عليه الفعل، فقد أراد القاضي أن يشير باستخدامه اسم المفعول للمتشفع عنده؛ ليلفت الانتباه ليس للحدث فقط وإنما لعلاقة الحدث بالمفعول الأصلي الذي يرتبط به الحدث، ولم يلجأ القاضي لذكر الفاعل؛ لأن الفاعل معلوم من السياق، فقط خاطبه بـ (مولاي) منذ البداية، ولأن النداء أغنى عن ذكر الفاعل المعروف والمسلم به، وفي هذا تعظيم من القاضي لشأن الملك، ومحاولة لاستمالته.

وجه القاضي باستعمالهِ مصطلحاتِ النحو والصرف رسالة مضمرة للمتشفع عنده تبين حاجة الآخر الدائمة له، وتركز على عطائه الذي لا ينتهي محاولًا بذلك أن يلفت انتباه الملك إلى منزلته، وعظم حاجة الآخر الضعيف له، ممهدًا بذلك إلى إقناعه بحاجة المتشفع له، وطمعه في أن ينال من عطاء

---

[٥٨] ابن منظور، محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين، لسان العرب، دار صادر، بيروت، ١٤١٤هـ، (نحا) ١٥ / ٣١٠.

[٥٩] ابن هشام، عبد الله بن يوسف، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق: يوسف البقاعي، دار الفكر، ج٣، ص١٩٦.

[٦٠] الحملاوي، أحمد بن محمد، شذا العرف في فن الصرف، مكتبة الرشيد، الرياض، تحقيق: نصر الله عبد الرحمن، ص٦٣.

الملك للآخر والظفر بشفاعته. ووفق القاضي بتوظيف النداء مع الدعاء؛ ففي كل منهما خير، "بيد أن الخير في النداء أخلص وأصغى، وأظهر تفاؤلا، وأنقى معنى"[٦١].

ما يلفت الانتباه في الأدعية السابقة التي صنعها القاضي، الالتفات العددي في طالب الحاجة؛ ففي الأدعية الثلاث الأولى (ولا زال منادى جوده لا يرخم، وأحمد عيشه لا ينقطع، ولا عدم مستوصل الرزق من براعته الوصل) كان طالب الحاجة مفردًا، وتحول في الدعاء التالي (ولا عدمت نحاة الجود ...) جمعًا، ثم عاد مفردًا في الدعاء الأخير حين قال القاضي: (ولا خاطبت الأيام ملتمسه إلا بلام التوكيد، ولا عدوه إلا بلام الجحود). وهذا الالتفات من المفرد إلى الجمع ثم إلى المفرد، صنعه القاضي لينسجم مع نهجه واستراتيجيته في استمالة المتشفع عنده؛ ففي الالتفات تفنن في الصنعة يؤدي إلى تنشيط السامع، واستدرار إصغائه[٦٢]. ولعل القاضي ابتدأ بالمفرد؛ لأنه أراد التركيز على معنى الجنس لا معنى العدد، وهذا من حسن الابتداء؛ إذ يشعر السامع بأن الحاجة له عامة، وبالتالي يعظم من ذاته ومكانته. ولما وجد القاضي أن استخدام المفرد لا يحقق كمال التمدح؛ إذ قد يفهمه بعضهم على العدد لا الجنس، فتصبح الحاجة للملك محصورة بفئة قليلة، وهذا يقلل من عظمته وسلطته المطلقة، انتقل للجمع ليبين أن العامة والجميع يلتمسون عطاءه بكافة أنواعه. ثم عاد في ختام المقدمة إلى ذكر طالب الحاجة المفرد للفت الانتباه مجددًا إلى معنى الجنس، وليثبت في ذهن المتشفع عنده أن الحاجة له عامة غير محصورة بعدد من الأشخاص، وهذا الالتفات من الجمع إلى المفرد براعة في الانتهاء صنعها القاضي لإدراكه أن الانتهاء هو آخر "ما يقرع السمع، ويرتسم في النفس"[٦٣]، وتبقى "لذته في الأسماع"[٦٤]. وهذا التأنق في إنهاء المقدمة، تَصَنُّع أراده القاضي أن يبقى عالقًا في ذهن المتشفع عنده عند الانتهاء؛ ليؤثر فيه ويستميله إلى الإصغاء ليتمكن من تحقيق مقصده، وهو التشفع لخاله ومن معه.

توظيف المصطلحات اللغوية في تصوير العطاء

بعد أن مدح القاضي المتشفع عنده الذي انسجم العطاء بين اسمه وفعله وحرف قلمه، انتقل إلى تقديم صور من هذا العطاء، واستعان بالمصطلحات اللغويّة المتنوّعة لتصوير العطاء، فقال: (ولازال منادى جوده **لا يرخّم**، وأحمد عيشه **لا ينصرف**. **ولا عدم** مستوصل الرّزق من براعته التي لا تقف **الوصل**، ولا عدمت نُحاة الجُود من نَواله كل موزون ومعدود، ومن فضله وظله كل مقصور وممدود. **ولا خاطبت** الأيام ملتمسه إلا **بلام التوكيد**، ولا عدوّه إلا **بلام الجحود**).

---

[٦١] المطعني، عبد العظيم، دراسات جديدة في إعجاز القران، مكتبه وهبة، القاهرة، ط١، ١٩٩٦، ص ٢٦٨.

[٦٢] السكاكي، يوسف بن أبي بكر، مفتاح العلوم، ضبطه وكتب هوامشه وعلق عليه: نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، لبنان، ١٩٨٧م، ص٩٩.

[٦٣] مطلوب، أحمد، معجم المصطلحات البلاغية وتطورها، الدار العربية للموسوعات، ط١، ٢٠٠٦م، ج١، ص٣٢٩.

[٦٤] المرجع السابق، ج١، ص٣٢٨.

حرص القاضي على جذب المتشفع عنده منذ البداية، لما للبدايات من أثر عظيم في لفت انتباه المعني؛ لذا قصد أن يكون الحديث عن عطاء المتشفع عنده بجمل دعائية تحمل معنى الاستمرار والتجدد من خلال تركيبها من الحرف (لا) والفعل (زال/عدم/خاطبت)، والتي يمكن تأويلها لتصبح بمعنى الاستمرار فيقال: (ولايزال منادى جوده لا يرخم، ولايزال أحمد عيشه لا ينصرف، ولا يعدم مستوصل الرزق ... الوصل، ولا يعدم نحاة الجود من نواله...، ولا يعدم نحاة الجود من فضله... ولا تخاطب الأيام ملتمسه... ولا تخاطب الأيام عدوه). ولم يقصد القاضي استمرار عطاء المتشفع عنده بقدر ما أراد أن يشعره بقدرته المستمرة على العطاء وسلطته، وضعف الآخر وحاجته الدائمة له.

تنوعت أشكال العطاء التي ذكرها القاضي؛ فكان في الدعاءين الأوليين، جملة فعلية (لا يرخم، لا ينصرف)، وفي الدعاءين الثالث والرابع اسمًا مفردًا (الوصل، كلّ موزون ومعدود، وكل مقصور وممدود)، وفي آخر دعاءين حرفًا (لام التوكيد، ولا الجدود). وهذه الصنعة في الترتيب ليست بجديدة على القاضي، فقد استخدم استراتيجية الترتيب سابقا حين دعا للملك بقوله: (ولازال كلم السعد من اسمه وفعله وحرف قلمه يأتلف)، لكنه في ترتيب النعم هنا خالف ترتيب النحاة لأقسام الكلم فجعل الفعل سابقًا على الاسم؛ ولهذا ما يسوّغه في سياقه؛ فقد أراد أن يثبت حدوث العطاء واستمراريته فاستخدم الفعل، ثم أراد أن يبين نوع العطاء وثبوتيته فاستخدم الاسم، وفي الختام أراد تأكيد النعمة فلجأ للحرف الصريح المباشر لام التوكيد. وفيما يلي بيان لأنواع النعم.

النوع الأول: توظيف الفعل في ذكر النعم

جاء جواب المتشفع عنده لنداء الآخر (ولازال منادى جوده) بالفعل المنفيّ (لا يرخم)، والترخيم في اصطلاح النحويين حذف أواخر الأسماء المفردة تخفيفًا وتسهيلًا[٦٥]، والحذف إنقاص من الكلمة، والقاضي بتوظيفه الترخيم في قوله (لا يرخم) أراد نفي الترخيم أي الحذف عن الآخر، فمنادي الملك يأتيه ما طلب تامًا غير منقوص.

ويستمر القاضي بتوظيف المصطلحات اللغوية، فيستعير من علم الصرف، مفهوم الممنوع من الصرف وما يرتبط به من أحكام الإعراب، فيقول في وصفه للآخر (وأحمد عيشه لا ينصرف)، وفي الجملة متعلقان لمفهوم الممنوع من الصرف، الأول لفظة أحمد، والثاني الحكم الإعرابي لا ينصرف. فأحمد عند النحاة اسم علم يمنع من الصرف لأنه جاء على وزن الفعل، والممنوع من الصرف عندهم هو

---

[٦٥] سيبويه، عمرو بن عثمان، الكتاب، تحقيق: عبد السلام هارون، ط٣، ١٩٨٨م، ج٢، ص٢٣٩. وانظر: التهانويّ، محمد بن عليّ، كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، تحقيق: علي دحروج، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، ط١، ١٩٩٦م، ج١، ص ٤١٩.

اسم معرب لا يقبل التنوين ويجر بالفتحة عوضًا عن الكسرة[٦٦]، إلا أن القاضي لم يستخدم لفظة (أحمد) بمعناها الصرفي؛ فلم تأت عنده علمًا، وإنما جاءت لتصف فعل الآخر الذي يبالغ بشكر المتشفع عنده. ولعل ذلك عائد إلى أن العلم الممنوع من الصرف يخرج عن الأصل، فيظهر وكأن نقصًا وشذوذًا عن الأصل حدث له، فهو لا يقبل التنوين، ويجر بالفتحة عوضًا عن الكسرة كالأسماء، وهذا الأمر يجعلها لا تنصرف، أما شاكر نعمة الملك فهو جارٍ على الأصل؛ فهو يشكر للملك عطاءه ويعترف بسلطته، وهذا يجعله يستحق ألا يصرف؛ وبذا يخرج القاضي مصطلح (لا ينصرف) عن معناه الصرفي إلى المعنى اللغوي، وهو لا يُردّ ولا يُبعَد.

النوع الثاني: توظيف الاسم في ذكر النعم

وظف القاضي الاسم من أقسام الكلم ليصور عطاء الملك السعيد، فقال: (ولا عدم مستوصل الرزق من براعته التي لا تقف **الوصل**، ولا عدمت نحاة الجود من نواله **كل موزون ومعدود**، ومن فضله وظله **كل منقوص وممدود**).

ولما كانت النعمة هي مقصد الشافع وغايته التي يسعى للحصول عليها من تشفعه؛ فقد حرص على بيان أنها أمر ثابت في ذات الملك، لا يزول ولا يتغير بتغير الأزمان والأحوال والأوضاع من خلال الاسم الذي يحمل في العربية معنى الثبات. ولم يحدد القاضي نوع العطاء الذي طلبه الآخر في بداية الحديث عن النعم، وجعله عامًا وكنى عنه بلفظة الرزق حين ارتبط بالآخر الطالب (مستوصل الرزق)، وبلفظة الوصل حين ربطه بالمتشفع عنده (لا عدم من براعته الوصل)، في حين حدده بـ (الموزون والمعدود، والمنقوص والممدود) لما كان الآخر نحاة الجود.

برع القاضي في الابتداء حين كنى عن النعم بالرزق؛ إذ جعل أول ما يقرع سمع المتشفع عنده أمر يستحسنه ويعظم من ذاته؛ فالربط بين المتشفع عنده والرزق الذي هو شأن من شؤون الله، ولا يمكن أن ينسب إلى غيره، يجعل المتشفع عنده في مكانة علية، وصاحب سلطة ومركز يتجه إليه الجميع لطلب الرزق.

وأحسن الابتداء، أيضا، حين وظف مصطلح (البراعة) البلاغي الذي عرفه عبد القاهر الجرجاني بأنه: "مما يعبر به عن فضل بعض القائلين على بعض من حيث نطقوا أو تكلموا وأخبروا السامعين عن الأغراض والمقاصد، وراموا أن يعلموهم ما في نفوسهم، ويكشفوا لهم عن ضمائر قلوبهم"[٦٧]. وجعل البلاغيون للبراعة أنواعًا عدة، منها براعة الاستهلال، وبراعة التخلص، وبراعة القطع (الانتهاء). فلا شك

---

[٦٦] الجارم، علي، وأمين، مصطفى، النحو الواضح في قواعد اللغة العربية، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٣م، ج٣، ص٣٧٠.

[٦٧] الجرجاني، أبو بكر عبد القاهر، دلائل الإعجاز في علم المعاني، تحقيق: محمود محمد شاكر، مطبعة المدني، القاهرة، ط٣، ١٩٩٢م، ج١، ص٤٣. وانظر: التهانويّ، كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، ج١، ص ٣٤٢.

أن البراعة وحسن الاستهلال في الطلب أمر ينجح المساعي، ولهذا حرس القاضي حين بدأ رسالته بإعلان الولاء للملك (حرس الله نعمة مولاي)، وربطه بالرزق. والقاضي يندرج تحت الآخر (مستوصل الرزق)، فهو يطلب من المتشفع له أن يرزقه الاستجابة لطلبه، وينعم عيه بالموافقة. ولعله لهذا السبب، أيضا، جعل الطالب في مستوصل الرزق مفردًا لا جمعًا كنحاة الجود؛ فالقاضي خص نفسه بداية، ثم أراد أن يعمم الحاجة والطلب، فجعلها جمعا بنحاة الجود؛ ما يُشعِر الملك السعيد بعلو شأنه ومنزلته عند الآخرين.

وهذا التصنُّع في بناء الخطاب وحسن الابتداء ما هو إلا رسالة ضمنية غير مباشرة، يمدح بها القاضي المتشفع عنده بما يطيب له، فيستميله ويؤثر فيه، ويوجهه إلى أن يمن بفضله على المتشفع له، ويعفو عنه.

من النعم التي دعا القاضي بعدم زوالها عمن طلبها، الوصل (لا عدم مستوصل الرزق...). والوصل مصطلح بلاغي، عرفه البلاغيون بأنه: "الربط بين الجمل أو عطف بعض الجمل على بعض"[٦٨]. وجاء في المعاجم اللغوية، أن "الوصل ضد الهجران... خلاف الفصل"[٦٩]، "وتوصلا بمعنى توسلا وتقربا. والوصل: ضد الهجران... ووصله إذا أعطاه مالًا"[٧٠]. واستخدم القاضي مصطلح الوصل بمعنييه اللغوي والبلاغي الدالين على الصلة والربط ليبين بغية الآخر وحاجته من المتشفع عنده.

ينتقل القاضي في بيان النعم من الإجمال إلى التفصيل؛ فبعد أن ذكر الرزق والوصل مجملًا دون تحديد لماهيتهما (لا عدم مستوصل الرزق من براعته الوصل)، فصل فيهما، فقال: (ولا عدمت نحاة الجود من نواله كل موزون ومعدود، ومن فضله وظله كل منقوص وممدود)، فجعل الرزق مقابلًا للنوال الذي يظهر من اقترانه بلفظتي موزون ومعدود أنه عطاء مادي، وصار الوصل موازيًا للفضل والظل اللذين يدلان على العطاء المعنوي. وإذا كان القاضي قد أراد بإجمال النعم (الرزق، الوصل) بيان كثرتها وعدم محدوديتها من باب المدح للمتشفع عنده واستمالته؛ فإنه بتفصيل النعم (موزون، معدود، مقصور، ممدود) أراد التلميح إلى منازل الآخرين، وسياسة الملك في العطاء، فاختلاف العطاء وتنوعه يعنى أن الملك قادر على التمييز بين المُعطَى لهم وتقديرهم، وفي هذا مدح مبطن أراد أن يوجه الملك من خلاله إلى أن يحسن عطاء المتشفع له، فيرفع عنه الظلم، كما أحسن لطالبي حاجته.

وانتقى القاضي في تفصيله النعم اسم المفعول من المشتقات؛ وهذا أمر قصد إليه قصدًا لينسجم واستراتيجيته في استمالة المتشفع عنده والتأثير فيه. فالقاضي يسعى إلى جذب المتشفع عنده من خلال المدح، وأهم عنصر استند عليه القاضي في مدح الملك والدعاء له هو عطاء الملك وإنعامه؛ فأراد القاضي التركيز على الموجود/ المعطى لا الواجد/ العاطي؛ فكان توظيف اسم المفعول الذي يدل على

---

[٦٨] المصدر السابق، ج١، ص٢٢٢.

[٦٩] ابن منظور، لسان العرب، (وصل) ١١/ ٧٢٦.

[٧٠] ابن منظور، لسان العرب، (وصل) ١١/ ٧٢٨.

من وقع عليه الفعل. ويحمل اسم المفعول معنى الثبات والدوام كالصفة المشبهة؛ فما يعطيه المتشفع عنده للآخر ثابت ودائم؛ ما جعل القاضي يدعو بأن يحفظ الله النعمة حين قال في افتتاح الرسالة: (حرس الله نعمة مولاي!).

ولما كان المدح بإبهام الممدوح أعمق وأكثر جذبًا لصاحبه، استخدم القاضي اسم المفعول الذي يبنى من فعل مضارع مبني للمجهول، فظاهر المشتق أن الفاعل غير معروف، أما في المضمر فالفاعل موجود من خلال ما أوجد (موزون، معدود، مقصور، ممدود)، واستخدام اسم المفعول بديلًا عن الفاعل رفع من شأن الممدوح وقدره؛ فعدم ذكر اسمه دليل على ذيوع صيته، وأنه معروف فلا حاجة إلى أن يعرف، وهذا مما يحب الممدوح أن يسمعه، لأن فيه إرضاء لذاته العلية.

وإذا كان المتشفع عنده لم يَحجِب عطاءَه عن طالب حاجة، فإنه في الوقت نفسه لم يساوِ بين طالبي الحاجة في العطاء؛ فكان يعطي لكل منهم قدْرًا معلومًا من العطاء (موزون ومعدود)، وكانت النعم على نوعين: نعم مادية (موزون ومعدود)، وأُخرى معنوية (مقصور وممدود). أما النعم المادية، فقد جعلها بالأشياء العينية التي يمكن وزنها أو عدها؛ ولذا استخدم مصطلحي موزون ومعدود، وأما الموزون فقد عرفه ابن منظور بقوله: "من كل شيء يوزن نحو الحديد والرصاص والنحاس والزرنيخ هذا قوْل الزَّجَّاجِ، وَفِي النِّهَايَةِ :فَسَّرَ المَوْزونَ عَلَى وَجْهَيْنِ: أَحدهما أَن هَذِهِ الْجَوَاهِرَ كلَّها مِمَّا يوزَنُ مِثْلُ الرَّصَاصِ وَالْحَدِيدِ والنُّحاس والثَّمَنَيْنِ، أَعني الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ، كأَنه قَصَدَ كُلَّ شَيْءٍ يُوزَنُ وَلَا يُكَالُ، وَقِيلَ :مَعْنَى قَوْلِهِ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ مَوْزُونٍ أَنه القَدْرُ الْمَعْلُومُ[٧١]، ونقل العروضيون المعنى اللغوي للفظة موزون إلى حقل الشعر، فأصبح الموزون عندهم مصطلحًا عروضيا يخص الشعر، وعرفوا الشعر الموزون بأنه الكلام الموزون[٧٢] لبحر من بحور الشعر العربي، ولكل بحر مجموعة من التفعيلات تشكل الأوزان الضابطة لموسيقى الشعر. وأما المعدود فعرفه اللغويون بأنه: ما عُد، فجاء بلسان العرب: "عددت الدراهم عدا وما عد فهو معدود"[٧٣]، وهو عند النحاة مصطلح يطلق على الاسم الذي يبين العدد كميّته.

يظهر من مصطلحي موزون ومعدود ارتباطهما بالكم، واستخدامهما لضمان الاتزان وعدم الخلل. والقاضي بتوظيفه للمصطلحين يعرض لسياسة الملك السعيد في توزيع العطاء؛ فما دام العطاء محدّدًا بأشياء قد توزن أو تُعدّ، فهذا يعني أنّ العطاء ليس واحدًا للجميع، وأن التفاوت في كميته إنما يرجع إلى تفاوت أقدار السائلين. في هذا تبرير غير مباشر لسياسة الملك السعيد في عطاء المماليك الأصاغر "خاصكيته" وتقريبهم دون غيرهم، وهو في الوقت نفسه استمالة للملك السعيد بإظهار الموافقة على سياسته، وعدم التذمر منها، كما فعل الأمراء الكبار.

---

[٧١] ابن منظور، لسان العرب، (وزن) ١٣/ ٤٤٧.

[٧٢] التهانويّ، كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، ج١، ص١٠٣.

[٧٣] ابن منظور، لسان العرب، (عدد) ٣/ ٢٨١.

وأما النعم المعنوية التي جاءت في الشطر الثاني من دعائه لنحاة الجود حين قال: (ولا عدمت نحاة الجود من فضله وظله كل مقصور وممدود) فهي الأقرب والأكثر ملاءمة لموضوع التشفع الذي هو غاية القاضي ومقصده، ويتضح ذلك من لفظتي الفضل والظل؛ فالفضل هو الإحسان والمعروف، و"أَفضل الرجل على فلَان وتفضّل بمعنى إذا أَناله من فضله وأحسن إليه. والإفضال :الإحسان... ورجل مفضال: كثير الخير والفضل والمعروف"[٧٤]، والظل: هو الكنف والفيء والحماية، وفي لسان العرب: "الظل: الفيء الحاصل من الحاجز بينك وبين الشمس... وقد يكنى بالظل عن الكنف والناحية... والظل: العز والمنعة... وفلان يعيش في ظل فلان أي في كنفه"[٧٥]، والشافع أنشأ رسالته يسأل المتشفع عنده كلا الأمرين؛ فهو يلتمس للمتشفع لهم العفو على ما اتُّهِموا به، والحماية من الآخرين الذين أوقعوا بينه وبين المتشفع عنده. وفي اختيار القاضي للظل استحضار للحديث الشريف: "السلطان ظل الله في الأرض، يأوي إليه الضعيف، وبه ينتصر المظلوم"[٧٦]، وهو بهذا التّناص يثير انتباه الملك ويجذبه؛ فقد عاد إلى ربطه بالذات الإلهية كما فعل حين نسب له الرزق، والقاضي بذلك يعظم من جديد من ذات المتشفع عنده في سبيل استمالته وإقناعه بالعفو عن الآخرين.

واتبع القاضي في هذا الدعاء استراتيجية توظيف المصطلحات اللغوية، كما هو الحال في الأدعية السابقة، واستحضر مصطلحين من مصطلحات علمي النحو والصرف (المقصور والممدود). و"القصر الحبس؛ قال الله تعالى: حور مقصورات في الخيام، أي محبوسات في خيام من الدر مخدرات على أزواجهن في الجنات؛ وامرأة مقصورة أي مخدرة... قصرن على أزواجهن أي حبسن، فلا يردن غيرهم، ولا يطمحن إلى من سواهم"[٧٧]. والقصر على ذلك هو ثبات على الأمر من غير زيادة، والقاضي يدعو للنحاة بثبات نعمة المتشفع عنده وعدم تبدلها أو تغيرها (ولا عدمت نحاة الجود من فضله كل مقصور). ولما كانت الحماية والنصرة هي مبتغى القاضي من الرسالة كلها فقد جعل الظل ممدودًا (ولا عدمت نحاة الجود من ظله كل ممدود) والمد لغة الزيادة والإطالة والجذب؛ فهو يدعو لنحاة الجود بأن تمتد حماية الملك لهم وتزداد نصرته في كل حاجة، والقاضي يلمح بذلك إلى قضيته وحاجة المتشفع لهم لنصرة الملك وظله. والطمع ورجاء زيادة العطاء هو الذي حمل القاضي على استحضار المقصور والممدود؛ فكلاهما اسم ينتهي بألف، أما الأول منهما (المقصور) فألفه غير أصلية، مثل: عصا وسعى، وأصلها واو أو ياء، وأما الثاني (الممدود) فألفه زائدة ممدودة مع همزة. والألف في العربية من حروف

---

[٧٤] ابن منظور، لسان العرب، (فضل) ٥٢٥/١١.

[٧٥] المصدر السابق، (ظلل) ٤١٩/١١.

[٧٦] الألباني، محمد ناصر الدين، ضعيف الجامع الصغير وزيادته، تحقيق: زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، بيروت، ط٢، ١٤٠٨هـ، رقم الحديث (٣٦٧٠).

[٧٧] ابن منظور، لسان العرب، (قصر) ٥/ ٩٩.

المد، تنماز بامتداد الصوت أي إطالته، والسائل حين يسأل حاجته يمد في صوته عند الدعاء تعبيرًا عن ألمه وعلته، ورجاء أن يلبي الداعي طلبه، فكأن الممدود، هنا، يعبر عن المطلوب وطريقة الطلب. فهو يدعو بشدة أن يديم النعمة وأن يزيد العاطي بعطائه ويفيض.

النوع الثالث: توظيف الحرف في ذكر النعم

أنشأ القاضي رسالته التشفعية قاصدًا التأثير في المتشفع عنده واستمالته، واتخذ من المدح وتعظيم المتشفع عنده وسيلة توصله إلى غايته، ولما كانت النهايات هي آخر ما "يعيه السمع ويرتسم في النفس"[٧٨]، فقد أبدع القاضي في ختام المقدمة حين قال: (ولا خاطبت الأيام ملتمسه إلا بلام التوكيد، ولا عدوه إلا بلام الجحود).

اتخذ القاضي من ختام المقدمة جسرًا يتخلص به إلى المتن حيث يعرض قضية المتشفع له ومن معه، آملًا أن ينجح في استعطاف المتشفع عنده واستمالته، وحتى يكون التخلص حسنًا يؤتي أُكلَه، غَيَّر أسلوب الخطاب ليلفت انتباه المتشفع عنده. وأول ما قام به القاضي لتحقيق خطته هذه؛ حول الخطاب من الدعاء إلى التوكيد؛ فَمُذ أَنْ بدأَ القاضي بمقدّمته، استفتح كلامه بالدعاء للآخرين ممن انتفعوا من نعم المتشفع عنده بدوام هذه النعم وثباتها، فكان الخطاب من الأدنى إلى الأعلى، وفي أثنائه مدح القاضي الملك وأَبانَ عَنْ فضله على الآخر، غير أنّه في الخاتمة تحوّل الخطاب ليصبح من الأعلى إلى الأدنى، ولم يعد طلبًا، بل هو تأكيد على عطائه الذي ذكره في الأدعية السابقة (لا خاطبت الأيام ملتمسه إلا بلام التوكيد)، فعَرض فيه سياسة الملك في توزيع النعم؛ فَأظهر ما يتمتَّع به الملك من منطق وعدل في ذلك؛ إذ إنَّ كلَّ من طلب عطاءه واستجار به أجابه بالتأكيد، كما يظهر من توظيفه لـ"لام التوكيد"، وكل من ناصبه العطاء قابله بالجحود والرفض. ووظف القاضي لام الجحود التي هي عند النحاة تنفي الأمر نفيًا قاطعًا، وتنكره لتوضيح سياسته في العطاء مع عدوّه.

ولما كان القاضي يريد أن يستعطف الملك في أمر من اتهموا بعدائهم له، كان عليه أن يقنع المتشفع عنده بتغيير سياسته مع خصومه؛ فكان توظيفه للأيام بما تنطوي عليه من دلالات ومعان تخدم غرض المتشفع عنده وتنفعه في تحقيق غايته التشفعيَّة. فالأيام من مرادفات الدهر الذي ارتبط في الثقافة الإسلامية بالله، جل وعلا، كما جاء في حديث الرسول، صلى الله عليه وسلم: "لا يَسُبّنَّ أحدُكم الدهر، فإن الله هو الدهر"[٧٩]. ورَبْطُ القاضي المتشفعَ عنده بالذات الإلهية، جاء، سابقًا، حين جعله مصدر رزق الآخر، وظل الله على الأرض.

---

[٧٨] القزويني، جلال الدين محمد، التلخيص في علوم البلاغة، تحقيق: عبد الرحمن البرقوقي، القاهرة، ط٢، ١٩٣٢م، ص٤٣٤.

[٧٩] ابن حنبل، أحمد بن محمد، مسند أحمد بن حنبل، تحقيق: أحمد محمد شاكر، دار الحديث، القاهرة، ط١، ١٩٩٥م، رقم الحديث (٧٦٦٨).

وتنطوي الأيام والدهر على معاني القوة والسيطرة والجبر والحتمية، والجمع بين الأيام والمتشفع عنده فيه مدح للمتشفع عنده بالسيطرة والسلطة، وتأكيد على أحقيته في الحكم، لاسيما وأن سبب التنازع بينه وبين المتشفع له كان إيهامه بأنه يرفض حكمه ويريد خلعه. وفي تشبيه الأيام بالمتشفع عنده من خلال توظيف الاستعارة المكنية مبالغة في المدح، وبراعة في التعبير؛ فقط جعل القاضي الأيام تابعة للملك ونائبة عنه في الرد على الآخر، وفي ذلك يرسل القاضي من خلال الأيام رسالة ضمنية للمتشفع عنده يأمل فيها أن يكون كالأيام في كل ما تحمله من معان، ويعيد النظر فيما قضاه، سابقًا، بحق المتشفع لهم.

في هذا الربط بين الأيام والملك تأدبًا مع المخاطب؛ فالقاضي لا يريد أن يظهر الملك بصورة من يخرج عن سياسته في العطاء مع الخصوم، أو من أوهم بأنهم خصومه، فجعل الفعل لمن ينوب عنه ليرفع عنه الحرج، لا سيما وأنه لا يستطيع التمسك بحكمه فيما قضى عليه به، تلبية لرغبة والدته التي حمته، لاحقًا، من الأمراء الكبار حين اضطربت الأمور بينهم، واتفقوا على خلعه من الحكم[٨٠]. ولا شك أن في هذا استحسان سيروق للملك، وسيبقى عالقًا في ذهنه؛ فيصغي المتشفع عنده للشافع الذي سيعرض شفاعته آملًا بعد كل هذا التمهيد أن يؤثر في المتشفع عنده، ويغير قراراه بحق المتشفع له ومن معه.

٤.٢ متن الرسالة

أراد القاضي أن يلفت انتباه المتشفع عنده إلى قضية الشفاعة، وينقله إلى الواقع، ويدفعه إلى التفكر فيما حدث، آملًا أن ينجح بإقناعه في تغيير الواقع؛ لذا بدأ المتن، حيث يعرض قضيته، بالتوجه بالخطاب إلى المتشفع مباشرة بتوظيف ضمير الغائب، فقال: (هذه المفاوضة إليه أعزه الله! تفهمه)؛ وذلك لتنبيه المتشفع عنده واستثارته، وإخراجه إلى الواقع، ودفعه إلى تأمله، واكتشاف صحيحه من خطئه، ثم تغييره[٨١].

رغبة القاضي في تحقيق ذلك دفعته إلى تخصيص المتشفع عنده بالخطاب من خلال استخدامه للجار والمجرور (إليه) في قوله: (هذه المفاوضة إليه)، فإضافة إليه إلى السياق على الرغم من أن المعنى يمكن أن يتم بحذفها والاكتفاء بالقول: (وهذه المفاوضة أعزه الله تفهمه)، تكشف عن مخطط القاضي بإشعار المتشفع عنده بمكانته، (هذه المفاوضة إليه وحده)، ما يجعل المتشفع عنده يشعر بذاته وعظمته، وأنه الوحيد الذي يملك زمام الأمر، والقادر على تحقيق الغلبة والمنعة للمظلوم؛ لذا كان الدعاء له بالعزة (أعزه الله) أي أن ينعم الله عليه بالغلبة والامتناع. وجاء الدعاء منسجمًا مع موضوع الشفاعة، فبقاء العزة يعني أن مالكها سيكون قادرًا على إنصاف المتشفع له، وحمايته من ظلم الآخرين له؛ ولذا خاطبه بـ

---

[٨٠] المقريزي، السلوك لمعرفة دول الملوك، ج١، ق٢، ص٦٥٢.

[٨١] زراقط، عبد المجيد، هاشميات الكميت بن زيد الأسدي، الحافز الحق للثورتين السياسية–الاجتماعية والأدبية، ع٢، ص٧.

(سيدنا) أي القادر على تدبير الأمور، وفي استخدام القاضي لفظة (سيدنا) في بداية المتن، وتكرارها في ختام الرسالة حين قال: (ولا برح سيدنا نسيج وحده في أموره!)، إعلان خضوع وولاء للمخاطب.

بعد هذا التمهيد المخطط له في بداية المتن، ينتقل القاضي لعرض مسألة التفاوض فيقول: (هذه المفاوضة تفهمه)، أي تعلمه بما وصل إلينا من خبر تغير موقف المتشفع عنده من المتشفع له، وإضماره الشر له بسبب ما وصله من معلومات غير صحيحة جعلته يظهر بمظهر الخصم (هذه المفاوضة إليه أعزه الله! تفهمه أنا بلغنا أن فلانا أضمر سيّدُنا له فِعلًا، غدا به منتصبًا للمكايد ومعتَلًا وليس موصولا كالذي بصلة وعائد. وما ذاك إلا لأن معرفتها داخلها التنكير. وقُدِّر لها من الاحتمالات أسوأ التقدير. ونعوتَ صُحْبته تكررت فجاز قَطعُها بسبب ذلك التكرير).

فالقاضي يحاول في هذه المفاوضة أن يفهم المتشفع عنده الأمر بصورته الصحيحة، ويحمله على تقبل الأمر الجديد، ومن ثم الاقتناع بتغيير رأيه السابق القائم على معطيات خاطئة. وحتى يقنع القاضي المتشفع عنده بصحة ما جاء به، كان عليه أن يشرك آخرين فيما نقل؛ ولذا استخدم ضمير المتكلم الجمع فقال: (أنا بلغنا)، فلم يكن وحده العارف بحقيقة الأمر، بل ثمَّةَ كثر عرفوا به، ولعلّه بذلك يشير إلى أم الملك والأمراء الكبار الذين كانوا على اطلاع بدسائس المماليك الأصاغر، وهذه الشهادة بلا شك تجعل كلام القاضي أكثر مصداقية، وبالتالي يكون له وقع إيجابي على المتشفع عنده.

وظف القاضي المصطلحاتِ النَّحويَة لعرض حالة المتشفع له وموقف المتشفع عنده منه بعد أن وشى به الواشون، فقال: (هذه المفاوضة إليه أعزه الله! تفهمه أنا بلغنا أن فلانا أضمر سيدُنا له فِعلاً غدا به منتصبًا للمكايد ومعتَلًا وليس موصولا كالذي بصلة وعائد. وما ذاك إلا لأن معرفتها داخلها التنكير. وقُدِّر لها من الاحتمالات أسوأ التقدير. ونعوتَ صُحْبته تكررت فجاز قَطعُها بسبب ذلك التكرير).

حاول القاضي من خلال استخدام المصطلحات النحوية التالية (أضمر، معتلا، ليس موصولا كالذي بصلة وعائد)، أن يصور التغيير الذي حدث للمتشفع عنده نتيجة موقف المتشفع له، فاستعان بالفعل (أضمر)، و"أضمرت في نفسي شيئًا ... أضمرت الشيء: أخفيته"[٨٢]، و"أضمرت الشيء إذا غيبته"[٨٣]، وعرفه النحويون بأنه "إسقاط عنصر ما من القول"[٨٤]، والإخفاء والإسقاط متقاربان؛ فحين يسقط المرء من كلامه لفظًا، فهو يخفيه ويكتمه لغاية ما في نفسه. وظف القاضي الإضمار بمعناه اللغوي والاصطلاحي اللذين اشتركا بصفة الإخفاء والستر، فالمتشفع عنده كما يدل الفعل الماضي (أضمر فعلًا) أخفى شرًا تجاه المتشفع له ظهر لاحقًا في أفعاله حين قبض على المتشفع له وصحبه وزجهم بالسجن.

---

[٨٢] ابن منظور، لسان العرب، (ضمر) ٤/ ٤٩٢.

[٨٣] ابن منظور، لسان العرب، (ضمر) ٤/ ٤٩٣.

[٨٤] الكفوي، أبو البقاء الحنفي، الكليات، مؤسسة الرسالة، ط٢، ١٩٩٣م، ص١٣٥.

وحذف القاضي عن قصد فعل الحبس (أضمر فعلًا)، ولم يذكر شيئًا عنه؛ لأن الحذف ينسجم مع استراتيجيته، فهو لا يريد التفصيل في الجزء الماضي من الحدث؛ ليصرف ذهن المتلقي إلى الحاضر الأهم؛ ولأن الحديث عن فعل الحبس يرتبط بالحديث عن "خاصكيته" من المماليك الأصاغر، وهذا أمر قد يزعج الملك؛ فقد كانوا مقربين عنده ويؤثرهم على غيرهم. السببان السابقان هما ما حملا القاضي على حذف صفة (فعلًا) والتي يمكن تقديرها بـ (سيئًا، أو شريرًا، أو خاطئًا، أو ظالمًا)، وكلها صفات سلبية لا يجوز ذكرها في حضرة المتشفع عنده حتى لا تثير الضغينة، وتذكره بما اتهم به المعنيون في الشفاعة. وليست الصفة بأهم من الموصوف، والفعل وصفته معروفان لدى الأطراف جميعًا، فالفعل تحقق ووقع الحبس، فلا حاجة إلى التعريف بما هو معروف.

يُستَدلّ من الفعل (غدا)، الذي يشترك مع الفعل (صار) بمعنى التحول والصيرورة، أن ثمّةَ تغيرًا قد طرأ على موقف المتشفع عنده من المتشفع له هو الذي جعله يضمر له الحبس، فقد صار السلطان يراه (منتصبًا للمكايد ومعتَلًا وليس موصولا كالذي بصلة وعائد). فبعد أن كره المماليك الأصاغر "خاصكية" الأمير شمس الدين سنقر زينوا للسلطان أنه يكيد له ويتهيأ لإهلاكه. وأسهمت صيغة ا(فتعل/ انتصب) الدالة على المبالغة، ولفظة المكايد الدالة على الجمع في الكشف عن الخطر الشديد الذي يمثله الأمير شمس الدين –كما صوره المماليك الأصاغر "خاصكيته" –على السلطان.

وظف القاضي المصطلحات النحوية (معتل، والاسم الموصول، وجملة الصلة/ صلة بعائد) ليبين صورة المتشفع له عند المتشفع عنده بعد أن أوقع بينهما؛ فصار المتشفع له (معتلًا). والمعتل عند النحويين اسم أو فعل؛ أما الاسم فهو كل ما كان آخره حرف علة أو انتهى بهمزة قبلها ألف ممدودة، مثل: الفتى، القاضي، صحراء. وأما الفعل فهو ما كان أحد حروفه الأصلية حرف علة، مثل: وقف، قال، سعى[٨٥]. وجاء في المعاجم أن المعتل: هو من "اعتل عليه بعلة ... والعلة: الحدث يَشْغَلُ صاحبَه عن حاجته، كأن تلك العلة صارت شغلا ثانيا منعه عن شغله الأول"[٨٦].

استعار القاضي مصطلح المعتل من علم النحو والصرف، ووظفه بدلالته اللغوية المعجمية لا النحوية الصرفية؛ فتأليب المماليك الأصاغر "خاصكية" السلطان على شمس الدين سنقر جعله في نظره معتلًا ومتشاغلًا في الثورة عليه عن خدمته وطاعته، وهذا ما جعله يعزله سريعًا.

واستعار القاضي تعريف الاسم الموصول من النحويين لبيان طبيعة العلاقة بين المتشفع له والمتشفع عنده بعد أن أفسد الوشاة بينهما، فقال: (وليس موصولا كالذي بصلة وعائد). وعرف النحويون الاسم الموصول بأنه: ما يفتقر إلى صلة وعائد، والمراد بالصلة الجملة الواقعة بعد الاسم الموصول،

---

[٨٥] الأنباري، عبد الرحمن بن محمد، أسرار العربية، دار الأرقم بن أبي الأرقم، ١٩٩٩م، ص٥٥.

[٨٦] ابن منظور، لسان العرب، (علل) ١١/ ٤٧١.

والعائد الضمير الذي يعود إليه [٨٧]. يُستدَلّ من تعريف النحويين أن ثمّةَ رابطًا وصلة بين الاسم الموصول والضمير. أفاد القاضي من مفهوم الصلة والموصول لكنه خرج عن تعريف النحويين إلى الضد؛ فاضطراب العلاقة بين المتشفع عنده والمتشفع له قطعت الصلة بينهما، ولم يعد هناك ما يربطهما ببعضهما بعضا.

يحاول القاضي أن يُسوّغ للسلطان السبب الذي جعله يرى المتشفع له خصمًا، ما جعله يرسم له صورة سيئة في ذهنه، فيقول: (وما ذاك إلا لأن معرفتها داخلها التنكير. وقُدِّر لها من الاحتمالات أسوأ التقدير. ونعوتَ صُحْبته تكررت فجاز قَطعُها بسبب ذلك التكرير). إن السبب في تحول المتشفع له، كما يرى السلطان، إلى أمير منتصب للمكايد، ومعتل، ومنقطع الصلة بالسلطان، هو أن الصلة التي كانت تربطهما، فقد كان المتشفع له نائبًا للمتشفع عنده، داخلها التنكير. والتنكير عند النحويين عكس التعريف، وفي لسان العرب: "النكير: اسم الإنكار الذي معناه التغيير... وقد نكره فتنكر أي غير فتغير إلى مجهول"[٨٨]؛ فالصلة التي كانت بينهما قد تغيرت، وأصبحت مجهولة غير معروفة، وإن كان ظاهرها الخيانة؛ أي تغيرت العلاقة من الثقة إلى عدمها. ومما عزز الصورة السيئة للمتشفع له عند السلطان أن (نعوت صحبته تكررت فجاز قَطعُها بسبب ذلك التكرير).

يوظف القاضي مصطلح النعت عند النحويين، وينتقي من حالات النعت؛ تعدد النعت والمنعوت واحد، وعند النحاة إذا كان المنعوت لا يُعرف إلا بذكر النعوت جميعا، فيجب الإتباع ويمنع القطع، وإذا كان المنعوت يعرف دون ذكر النعوت كلها، فيجوز القطع والإتباع[٨٩]. وخرج القاضي عن معنى الجواز عند النحويين، فالجواز في قوله (جاز القطع) بمعنى صار الأمر نافذًا، أما عند النحويين فهو يحمل معنى التخيير.

كان على القاضي مخاطبة عاطفة المتشفع عنده لإثارته وجذبه؛ ولذا لجأ إلى تذكير السلطان بمكانة المتشفع له، فقال: (وسيّدنا يعلم بالعلميّة المدكون من الإنافة، وما لإضافته إلى جلالته من الانتماء الذي يجب أن يكون لأجله عيشه به خفضا على الإضافة).

---

[٨٧] السراج، محمد علي، اللباب في قواعد اللغة وآلات النحو والصرف والبلاغة والعروض واللغة والمثل، مراجعة: خير الدين شمسي باشا، دار الفكر، دمشق، ط١، ١٩٨٣م، ص٧٥. وانظر: التهانوي، كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، ج٢، ١٠٩٤.

[٨٨] ابن منظور، لسان العرب، (نكر) ٥/ ٢٣٤.

[٨٩] الأستراباذيّ، رضي الدين محمد بن الحسن، شرح الرضي على الكافية لابن الحاجب، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر، جامعة قاريونس، ليبيا، ط ٢، ١٩٩٦م، ج٢، ٣٢١.

يؤكد القاضي على ولاء المتشفع له للمتشفع عنده فيخاطبه بـ (سيدنا) مستخدمًا ضمير الجمع المتكلم؛ ليبين للمتكلم مكانته العالية ليس عند المتشفع عنده والشافع فقط، بل عند الناس جميعًا، وهذا أمر يستحسنه الممدوح عادة ويجذب به. حتى يكون الأمر أكثر إقناعًا، بدأ بتعداد ميزات المتشفع له، وتذكير السلطان بالمكانة التي يحتلها في الدولة؛ وأول تلك المزيات أنه من أهل الشرف والعلو (الإنافة)، وقد عرف السلطان ذلك من خبرته وتجربته؛ لذا وصفه بـ (العلمية).

ثم بين انتماء المتشفع له للمتشفع عنده من خلال توظيف مصطلح الإضافة الذي هو عند النحاة أحد أبواب المجرورات، والإضافة نسبة تقييديّة بين اسمين توجب جرّ الاسم الثاني دائما[٩٠]، وتبين تبعية المضاف للمضاف إليه (إضافته إلى جلالته من الانتماء).

يحاول القاضي أن يثير عاطفة السلطان ويذكره بحق أهل الولاء حين قال: (يجب أن يكون لأجله عيشه خفضًا على الإضافة)، والخفض مصطلح نحويّ كوفيّ يُطلق على الجرّ[٩١]. والخفض في اللغة: سعة العيش، ووظف القاضي الخفض بمعناه اللغوي وهو يخاطب السلطان موجّهًا إياه إلى أن انتماء المتشفع له يجعله يستحق حياة فيها ثقة وسعة ورغد وهناءة، وتصبح (على) بمعنى السببية؛ أي يستحق المتشفع له الثقة وعدم الشك فيه والتغير عليه لما أظهره من انتماء للسلطان.

استمر القاضي بمحاولاته في استمالة المتشفع عنده وجذبه، فقال: (وكان الظنّ أنّ الأشغال التي جمعت له لا تكون جمع تكسير، بل جمع سلامة، وآية لا تكلف تعليما على وصول؛ لأنّه في الديوان كالحرف لا يخبر به ولا عنه والحرف ليست له علامة).

يركز القاضي من جديد على علمية المتشفع عنده وخبرته بالمتشفع له؛ فيحاول أن يلفت انتباهه أن ثقته بولاء المتشفع له هي التي حملته على أن يوكل إليه أعمالًا في الدولة، فاستخدم الظن بمعنى اليقين؛ فكل ظن تتصل به أن المشددة فهو يقين[٩٢]، ولذا جاءت (أن) بفتح الهمزة لتفيد التوكيد، وتؤول مع الجملة التي بعدها (الأشغال...) بالمصدر، ويكون توكيدًا لما قبلها؛ أي أن المتشفع عنده على علم ويقين بأن الأعمال التي أوكلت للمتشفع له في الدولة كانت لتحقيق السلام والأمان (جمع سلامة) بعد ما وقع من خلاف بين المماليك الأصاغر "خاصكيته" والأمير آقَسَنقر الذي قتل بعد أن حرضوه على قتله.

ويوظف القاضي مصطلح جمع المذكر السالم وجمع التكسير للتورية لفكرته هذه؛ فجمع المذكر السالم ما دل على أكثر من اثنين بزيادة (ون) في حال الرفع، و (ين) في حال الجمع، وينماز هذا الجمع بعدم تغير مفرده عند تحويله إلى الجمع، فالجمع فيه من نفس الجنس؛ أي هو جمع لمفرد مذكر أو مؤنث

---

[٩٠] حسن، عباس: النّحو الوافي، دار المعارف، القاهرة، ط١٥، ج٣، ص٢.

[٩١] ابن الخباز، توجيه اللمع، ص٢٢٧.

[٩٢] السيوطي، عبد الرحمن جلال، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٤م، ج٢، ص٢٣٦.

فقط، نقول: مسلم/ مسلمون، مسلمة/ مسلمات، أما جمع التكسير فتتغير حروف المفرد فيه عند الجمع دون قاعدة ثابتة للتغيير؛ فقد يكون التغيير بزيادة حرف أو أكثر، مثل: مسجد/ مساجد، أو نقصان حرف، مثل: كتاب/ كتب. وما أراد القاضي قوله: إن المتشفع عنده حين أوكل الأعمال للمتشفع له كان على يقين بأنها ستكون سببًا في بقاء الولاء للسلطان، وبالتالي ستكون سلامًا وأمانًا للآخرين من الأمراء فلا يتغير ما بينهم وبين السلطان ولا يتكسر، كما تتغير حروف المفرد عند جمعه جمع تكسير.

وظف القاضي من جديد مصطلح الحرف عند النحاة ليثبت انتماء المتشفع له للمتشفع عنده وارتباطه به، فقال معللًا ثقة المتشفع عنده بالمتشفع له (لأنه في الديوان كالحرف لا يخبر به ولا عنه، والحرف ليست له علامة). يوظف القاضي تعريف الحرف عند النحاة ليشير إلى مكانة المتشفع له ومنزلته في الدولة؛ فالحرف هو لفظة تدل على معنى في غيرها، ولا يكون خبرًا لاسم (لا يخبر به)، ولا مبتدأ يخبر عنه (لا يخبر عنه) دون أن يرتبط باسم أو فعل ليصبح له معنى، وعلامة الحرف ألا تكون له علامة، كما ذكر الحريري في (ملحة الإعراب) بقوله[٩٣]:

والحرف ما ليسَتْ له علامة *** فقس على قولي تكُنْ علّامة

فعلامة الحرف عدمية أو سلبية، وعدم قبوله علاماتِ الاسم أو الفعل، هي علامة خاصة به، فالقاضي بتوظيفه مفهوم الحرف يحاول أن يؤكد ولاء المتشفع له، ويبين العلاقة التي تربطه بالمتشفع عنده؛ فالمتشفع له لا يخبر به ولا يخبر عنه لذاته، بل هو يعرف للمكانة التي يحتلها في دولة المتشفع عنده، فهو من الأمراء الكبار في الدولة، ويخبر عنه ويخبر به لعلاقته بالمتشفع عنده. وبهذا التوظيف يبين القاضي بطريقة غير مباشرة، وبالتلميح، علاقة التبعية التي تربط المتشفع له بالمتشفع عنده، فوجود الأول مرتبط بالثاني، وهذا أمر يجذب المتشفع عنده، وقد ينجح في التأثير عليه واستمالته.

بعد أن عدد القاضي نعم المتشفع عنده على المتشفع له، محاولًا أن يثبت ولاء الأخير، ويقنعه بالمكيدة التي صنعها الوشاة المقربون منه، استمر بمحاولة استمالته قائلًا: (وحاش لله! أن يصبح معرَبُ إحسانه مبنيًا، وأن نزيلَ كرمه يَكون للنكرات بأيّ محكيّا أو أن يأتي سيدُنا بالماضي من الأفعال في معنى الاستقبال، أو أن يجعل بدل غلطه الإبدال للاشتمال. أو يدغم من مودته مُظهَرا، أو أنه لا يجعل لمبتدأ محبته مُخْبَرا، أو أنْ لا يكون له من أبنية تدبير سيدنا مصدرا).

يوظف القاضي حاش التنزيهية، ويربط بقوله (حاش لله) بين الذات الإلهية والمتشفع عنده؛ ليرفع من شأنه ويعظمه بهذا الربط؛ فالمتشفع عنده منزه عن أن يبدل نعمه ويقارف سوءا، طاعة لله الذي نزه عن ألا يبرئ المتشفع عنده مما يعيبه[٩٤]. وبهذا الربط يحاول القاضي أن يجذب المتشفع عنده بما يحبه

---

[٩٣] الحريري، القاسم بن علي، ملحة الإعراب، دار السلام، القاهرة، ط١، ٢٠٠٥م، ص٦.

[٩٤] أبو حيان الأندلسي، أثير الدين، البحر المحيط في التفسير، تحقيق: صدقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت، ١٤٢٠هـ، ج٢، ص٢٦٩.

ويرضيه، ثمّ يعرض، بعد التنزيه، سياسة المتشفع عنده موظفًا المصطلحات اللغوية في علوم النحو والصرف والتجويد، مستثمرًا تلك المصطلحات، أيضا، في مدح المتشفع عنده بطريقة غير مباشرة عن طريق التلميح والتعريض، كما كان دأبه في المقدمة.

أول الأمور التي ينزهه عن القيام بها ما يتعلق بسياسته في العطاء حين قال: (حاش لله! أن يصبح معرَبُ إحسانه مبنيًا، وأنَّ نزيلَ كرمه يَكون للنكرات بأيّ محكيّا). مدح القاضي المتشفع عنده في المقدمة لسياسة العطاء التي انتهجها، والتي كان يميز بها بين المنعم عليهم، فلا يجعل قدرهم واحدًا، وهو هنا ينزهه عن الخروج عن تلك السياسة، وعن المساواة بين المنعم عليهم، ولجأ إلى مصطلحي الإعراب والبناء النحويين؛ فالأول عند النحاة يعرف بتغير أواخر الكلمات بتغير العوامل، والثاني أي البناء يعرف بثبات أواخر الكلمات رغم تغير العوامل[٩٥]، فهو ينزهه من أن يصبح عطاؤه واحدًا للجميع، ما يعني أن المتشفع له لم يعد ذا مكانة خاصة تميزه عن غيره، ويصبح مثله مثل الآخرين لا خصوصية له عنده (حاش لله! أن نزيلَ كرمه يَكون للنكرات بأيّ محكيّا).

يستخدم القاضي صيغة فعيل (نزيل) من صيغ الصفة المشبهة لمدح المتشفع عنده وبيان نعمته على المتشفع له، ويرى النحاة أن الصفة المشبهة تدل على الثبوت، ومعنى الثبوت الاستمرار واللزوم أي أنها تدل على أن الصفة ثبتت في صاحبها على وجه الدوام[٩٦]، فالمتشفع له يتمتع بكرم المتشفع عنده على وجه الاستمرار، ما يعني أن صفة الكرم ثابتة في المتشفع عنده، وأن المتشفع له معروف عنده؛ لأنه ملازم له. وينزه القاضي المتشفع عنده من التغير على نزيل كرمه وتنكيره حتى يفقد نعمته الثابتة وبالتالي خصوصيته عند المتشفع عنده.

اختار القاضي مفهوم النكرة الذي يدل على العموم، وهو عكس التعريف والخصوص؛ لينفي تحول المنعم عليه الذي خص بمكانة عند السلطان إلى نكرة، مما يعني معاملته كالآخرين. وإذا سئل المتشفع عنده عنه فالجواب يكون بتنكيره وعدم التعرف عليه والتخلي عنه، كما يفهم من توظيفه للحكاية بأي، والتي هي عند النحاة لا تقع إلا في النكرات، (حاش لله! أن نزيلَ كرمه يَكون للنكرات بأيّ محكيّا).

ينتقل القاضي من الحديث عن سياسة المتشفع عنده في العطاء إلى سياسته في التعامل مع الآخرين والحكم عليهم، فيقول: (حاش لله! أن يأتي سيدُنا بالماضي من الأفعال في معنى الاستقبال، أو أن يجعل بدل غلطه الإبدال للاشتمال). يحاول القاضي منذ بداية الشفاعة التأثير في المتشفع عنده ليوقف غضبه على المتشفع له؛ فوظف فكرة التعبير عن المستقبل بصيغة الماضي التي عند النحاة تفيد تحقق وقوع الحدث، ونزهه عن تبني تلك الفكرة موجهًا إياه بالتلميح إلى عدم الوقوع في أسر الماضي الذي قد يسيطر على قرارته القادمة، ودعاه إلى تجاوز الماضي وعدم السماح له في أن يتواجد في

---

[٩٥] ابن الخباز، توجيه اللمع، ص٥٤.

[٩٦] الأستراباذي، محمد بن الحسن، شرح الرضي على كافية ابن الحاجب، ج٣، ص ٤٣١.

المستقبل، أي ألا يسمح لغضبه على المتشفع له الذي حدث في الماضي، لكيد الكائدين، أن يمتد إلى المستقبل فلا يرى الحقيقة، وبالتالي لا يعفو عن المتشفع له أو يسامحه. وهو بذلك يوجهه إلى فصل الأزمنة عن بعضها، ومراعاة ما يستجد في الحاضر ليتمكن من رسم ملامح المستقبل، ففي الماضي كاد الوشاة للمتشفع له، واستطاعوا إقناع المتشفع عنده بتآمره عليه، وفي الحاضر تغير الأمر، فوجد من يدافع عن المتشفع له، ويبين الحقيقة للمتشفع عنده، ويحذره من مغبة ظلم المتشفع له على استقرار الحكم.

وإذا كان الماضي وحكم السجن حدث قد تحقق وامتد إلى الحاضر، والمستقبل حدث لم يوجد أو يحدث بعد، إلا أن توقع حدوث ما يمكن أن يحدث فيه أمر ممكن؛ فما قد يحدث إما أن يكون: عفوًا في حال نجح القاضي في المفاوضة، أو استمرارًا للغضب والسجن إذا فشلت مساعيه في استمالة المتشفع عنده وجذبه؛ فإن الحاضر، واسطة العقد بين الزمنين، سيكون الأساس الذي سيقوم عليه المستقبل، والمانع لامتداد أثر الماضي إلى المستقبل؛ لذا حرص القاضي فيه على التخطيط جيدًا لاستمالة المتشفع عنده، وصنع مستقبل مختلف عما أراده الوشاة. والقاضي بهذا التوجيه غير المباشر يحاول أن يثير المتشفع عنده على الوشاة وتدخلهم في الحكم، ويقنعه بضرورة أن يكون مستقلًا في قراره حتى لا يوقعه أحد في الغلط كما حدث مع المتشفع له.

يستثمر القاضي مصطلح البدل بنوعيه الغلط والاشتمال ليرسم سياسة المتشفع عنده في التعامل مع الآخر عند الغلط. عرف النحاة بدل الغلط بأنه ما يُذكر لتصحيح لفظ المبدل منه الذي سبق إليه اللسان، نحو: امنحوه مئة درهم ألف درهم، ويكون الغلط في ذكر المبدل منه لا البدل[٩٧]، وبدل الاشتمال هو بدل الشيء مما يشتمل عليه، كما في: نفعني المعلم علمه[٩٨]. يحاول القاضي بتوظيف بدل الغلط، الذي يصدر من صاحبه خطأ وعن غير قصد عن طريق اللسان، أن ينفي عن المتشفع عنده قصدية الإساءة والتخطيط لها، فقرار السجن خطأ لساني لم يعمل عقله به، ولعل القاضي بذلك يلقي باللوم على الوشاة الذين أخذوا من المتشفع عنده كلمته الأولى ونفذوها قبل أن يرتد عنها ويصححها، ولعل هذه القناعة هي التي جعلت القاضي ينزه ممدوحه عن التمادي في الغلط وجعله صفة دائمة تلازم المتشفع عنده في المستقبل.

لم تقف سياسة المتشفع عنده في التعامل مع الآخر عند رفع الظلم عنه، وعدم السماح باستمراره مع تبين الحقائق، بل كان المتشفع عنده يكافئ أهل الود والمحبة ممن هم في دولته كما يظهر من التنزيه الأخير الذي صنعه القاضي في رسالته التشفعية حين قال: (حاش لله! أن يدغم من مودته مُظهَرا، أو أنه لا يجعل لمبتدأ محبته مُخْبَرا، أو ألا يكون له من أبنية تدبير سيدنا مصدرا).

---

[٩٧] التهانويّ، كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، ج١، ص ٣١٦، ٣١٧، وانظر: الغلاييني، مصطفى، جامع الدروس العربية، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ط٢٨، ١٩٩٣م، ج٣، ص٢٣٧.

[٩٨] المرجع السابق، ج٣، ص٢٣٦.

يظهر جليًا أن القاضي كما هو دأبه في الرسالة كلها، لجأ إلى المصطلحات اللغوية ليظهر سياسة المتشفع عنده في مكافأة الآخر، وإن كان هذا الآخر من المجاهيل بالنسبة له، أي ليسوا من المعروفين كما يظهر من توظيف القاضي لاسم المفعول في (مظهرا ومخبرا). وهو بذلك يوجهه إلى مكافأة المتشفع له الذي تنطبق عليه صفات أهل الود والمحبة، بل هو يمتاز عن السابقين بأنه ليس من المجاهيل فهو معروف (في الديوان كالحرف لا يخبر به ولا عنه).

يميز القاضي بين صنفين من أتباع المتشفع عنده؛ أما الصنف الأول فهم أهل الود، وأما الصنف الثاني فهم أهل المحبة. لم تفرق المعاجم اللغوية بين الود والمحبة، فقد جاء في لسان العرب الود: "الحب يكون في جميع مداخل الخير"[٩٩]. والحب: "الوداد والمحبة"[١٠٠]. وارتبطت المودة في القرآن الكريم بالقربى أي ذوي القرابة، قال الله تعالى: "قُل لَّا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِلَّا الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبَى"، أي لا أسألكم على الدعوة أجرا إلا أجرا واحدا هو لكم، وعائد نفعه إليكم، وهو أن تودوني وتحبوني في القرابة[١٠١]، و"أن تودوا قرابتي الذين هم قرابتكم ولا تؤذوهم"[١٠٢]، فالمودة كما يفهم من القرآن ثابتة في القرابة ومتمكنة فيها، وإن اختلف الأقرباء في مواقفهم.

فرق أبو هلال العسكري بين الود والمحبة، فقال: "إنّ الحبّ يكون فيما يوجبه ميل الطباع والحكمة جميعاً والودّ من جهة ميل الطباع فقط"[١٠٣]. فالمحبة عند أبي هلال أوسع دلالة وأعم من الود. ويرى علماء النفس أن الود لا يعني دائما الشعور بالمحبة، فهو ينطوي على مشاعر الأمان والرعاية والتقدير، والتعبير عنه يكون من خلال الأفعال، ولا يحتاج الود لتقبل شخصيات الآخرين أو التواجد حولهم[١٠٤]. وكأن القاضي بهذا التمييز بين المودة والمحبة أراد أن يمتدح سياسة الملك السعيد العادلة بين الطرفين؛ فهو يكافئ الطرفين سواء أكانت العلاقة التي تربطهم معه علاقة ود بفعل القرابة، أو علاقة محبة بعيدة عن القرابة.

---

[٩٩] ابن منظور، لسان العرب، مادة (ودد) ٣/ ٤٥٣.

[١٠٠] ابن منظور، لسان العرب، مادة (حبب) ١/ ٢٨٩.

[١٠١] السعدي، عبد الرحمن بن ناصر، تيسير الكريم الرحمن (تفسير السعدي)، تحقيق: عبد الرحمن بن معلا، مؤسسة الرسالة، ط١، ٢٠٠٠م، ص٧٥٩.

[١٠٢] الزمخشري، محمود بن عمر، أبو القاسم، تفسير الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، اعتنى به وخرج أحاديثه وعلق عليه: خليل مأمون شيحا، دار المعرفة، بيروت–لبنان، ط٣، ٢٠٠٩م، ص٩٧٧.

[١٠٣] العسكري، أبو هلال، الفروق في اللغة، تحقيق: لجنة إحياء التراث العربي، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط٤، ١٩٨٠م، ص١١٥.

[104] Khan, Hamza, "DIFFERENCE BETWEEN AFFECTION AND LOVE" ،differencebetween.co, (22-4-2019), Retrieved (22-7-2023)

استثمر القاضي مصطلحي الإدغام والإظهار لينزه المتشفع عنده عن الإساءة لأتباعه من الصنفين. وعرف العلماء الإدغام لغة بأنه الإدخال[١٠٥]، أما اصطلاحًا فهو: إدخال حرف ساكن في حرف متحرك بحيث يصيران حرفًا واحدًا مشددًا كالثاني[١٠٦]. ويفهم من التعريف السابق أن في الإدغام اندماج بين حرفين يطغى فيه أحدهما على الآخر؛ أي يصبح أحد الحرفين مهمشًا والآخر مركزًا، وأما الإظهار فهو على العكس تمامًا، ففي اللغة عرف بأنه البيان، وفي الاصطلاح هو: إخراج الحرف من مخرجه[١٠٧]. والقاضي في قوله: (حاش لله! أن يدغم من مودته مُظهَرا)، يكشف عن تقدير المتشفع عنده لأقاربه من أهل الود وتكريمه لهم؛ وينزهه عن تهميش من تربطهم به مودة، ويظهرون له التقدير والتكريم والطاعة. وإذا كان المتشفع عنده قد أكرم المقربين لما بينه وبينهم من القرابة، فأحسن إليهم ولم يهمشهم؛ فإنه لم ينس تكريم أتباعه الذين والوه رغم عدم وجود قرابة بينهم.

ووظف القاضي مصطلحَي المبتدأ والخبر ليبين مكافأة المتشفع عنده لأتباعه من غير ذوي القربى. ويعد المبتدأ والخبر في اللغة العربية ركني الجملة الاسمية الأساسيين، فالأول تُبتَدَأُ به الجملة، وهو مسند إليه، ومخبر عنه. والثاني متمم لمعنى المبتدأ، ومسند، ويمكن السكوت عليه. وفي توظيف المبتدأ والخبر في قوله: (حاش لله! أنه لا يجعل لمبتدأ محبته مُخْبَرا)، ينزه المتشفع عنده عن عدم تقدير من والاه محبة، وفي جعل المحب مبتدأ، مدح للمتشفع عنده، فالآخر هو الذي يبدأ المحبة، ما يعني أن المتشفع عنده مرغوب فيه، ويسعى الناس لخدمته، وفي المقابل فإن المتشفع عنده يجازي هؤلاء الأتباع، وقد يكون الجزاء قولًا أو كتابة كما يفهم من معنى الخبر في المعاجم التي عرفته بأنه: ما ينقل أو يتحدث به قولًا أو كتابة[١٠٨].

ينزه القاضي المتشفع عنده في الختام من ألا يكون (له من أبنية تدبير سيدنا مصدرًا). ويستثمر القاضي مصطلحي الأبنية والمصدر ليبين عناية المتشفع عنده بالآخر ممن تبعه ووالاه؛ فالأبنية الصرفية هي "جعل الكلمة على صيغ مختلفة لضروب من المعاني"[١٠٩]، وصيغة الكلمة هيئتها وصورها، وأما المصدر فهو المعنى الموجود في الفعل والمجرد دون تحديد حدث زمانه. وفي اللغة، المصدر: سبب،

---

[١٠٥] ابن منظور، لسان العرب، مادة (دغم) ١٢ / ٢٠٣.

[١٠٦] التهانويّ، كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، ج١، ص ٢١، ١٢٩، وانظر: نصر، عطية قابل، غاية المريد في علم التجويد، القاهرة، ط٧، ص٥٧.

[١٠٧] التهانويّ، كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، ج١، ٢٢٥. وانظر: نصر، عطية قابل، غاية المريد في علم التجويد، ص٥٤.

[١٠٨] معجم المعاني الجامع – معجم عربي عربي، مادة (خبر)، اطّلع عليه بتاريخ ١٥-١١-٢٠٢٣.

[١٠٩] ابن عصفور، علي بن مؤمن، الممتع الكبير في التصريف، مكتبة لبنان، ط١، ١٩٩٦م، ص٣٣.

فمصدر الرزق: أسباب العيش وموارده[١١٠]، والقاضي ينزه المتشفع عنده في هذا الاستثمار النحوي من أن يحرم من تبعه من أن يكون له مصدرًا وأساسًا ونصيبًا في تدابير وصور عنايته.

٤.٣ خاتمة الرسالة

إن آخر ما يتلقاه السامع، ويقع عليه نظر القارئ في المكاتبات هو النهاية؛ لذا رأى حازم القرطاجني أنها لا بد من أن تتضمن معان حسنة، وأن يكون لكل غرض ما يناسبه من الاختتام[١١١]. أدرك القاضي أهمية الخاتمة، فأحسن صناعتها كما أحسن صناعة الاستهلال، وجاء بها دعاء قال فيه: (ولا برح سيدنا نسيج وحده في أموره! ولازال حلمه يتناسى الهفوات لا يشتغل مفعوله عن فعله بضميره)؛ وذلك لما للدعاء من قدرة على استمالة المتلقي وجذبه.

مدح القاضي المتشفع عنده، وحرص على أن يرسم له صورة مميزة، تظهره متفردًا في صفاته وأفعاله، ولا شك أن هذا أمر يحبه الممدوح وتستطيبه نفسه. وعمد القاضي في دعاء الخاتمة إلى التأكيد على هذا التفرد من خلال توظيفه للمثل العربي (نسيج وحده) الذي يستخدم للمبالغة في المدح، والتأكيد على تفرد المتشفع عنده بخصال محمودة لا يملكها غيره. وهو واحد لا ثانٍ له ولا نظير، سالم من العيب، مثله في ذلك كمثل الثوب الرفيع لا ينسج على منواله غيره[١١٢].

استخدم القاضي المعنى اللغوي للفعل (برح) في الدعاء وهو فارق أو ترك. ويوحي من خلال الفعل المنفي (لا برح) أن تفرد المتشفع عنده أمر ثابت به، ولا يمكن أن يتركه.

وجعل القاضي تفرد المتشفع عنده بصفاته تمهيدًا للطلب الأخير الذي ختم به رسالته، ألا وهو الحلم. فهو الوحيد القادر أن يصفح ويتجاوز عن الجميع الذي تسببوا بهذه الأزمة، فقال: (ولازال حلمه يتناسى الهفوات لا يشتغل مفعوله عن فعله بضميره). يكشف القاضي من خلال الفعل (لازال) أن صفة الحلم موجودة أصلا عند المتشفع عنده، وهو يدعو أن تدوم هذه الصفة؛ إذ بوجودها يتحقق المراد، ويتجاوز المتشفع عنده عن الهفوات، وتقع الشفاعة. وجعل القاضي الهفوات جمعا، إشارة إلى أن الخطأ والزلة لم تكن من طرف واحد، فهناك أطراف عدة اشتركت بهذه السقطة، المماليك الأصاغر "خاصكيته" والأمراء الكبار، وهو بذلك يبعد عن المتشفع له تحمل مسؤولية الأمر وحده، وإذا كان المتشفع عنده

---

[١١٠] معجم المعاني الجامع – معجم عربي عربي، مادة (صدر)، اطّلع عليه بتاريخ ١٥-١١-٢٠٢٣.

[١١١] القرطاجنّي، حاتم، منهاج البلغاء وسراج الأدباء، تحقيق: محمد الحبيب ابن الخوجة، الدار العربية للكتاب، تونس، ٢٠٠٨م، ص٢٧٦.

[١١٢] الميداني، أبو الفضل أحمد بن محمد، مجمع الأمثال، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، دار المعرفة، بيروت، ج١، ص٤٠. وانظر: الحميري، نشوان بن سعيد، شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم، تحقيق: حسين العمري وآخرين، دار الفكر المعاصر، بيروت، دار الفكر، دمشق، ط١، ١٩٩٩م، ج١٠، ص٦٥٨٠.

سيصفح عن المماليك الأصاغر "خاصكيته" لقربهم منه فلا بد أن يصفح عن الأمراء الكبار لمكانتهم في دولته ودولة والده سابقًا.

لجأ القاضي إلى علم النحو ليوجه المتشفع عنده للصفح عن المخطئين، فوظف أسلوب الاشتغال وهو كما عرفه النحويون: "أن يتقدم اسم ويتأخر عنه عامل هو فعل أو وصف وكل من الفعل والوصف المذكورين مشتغل عن نصبه له بنصبه لضميره لفظًا كـ (زيدًا ضربته)"[١١٣]. ويتكون أسلوب الاشتغال من:

المفعول به (مشغول عنه) + الفعل (مشغول) + الفاعل + الضمير العائد على المفعول به (مشغول به).

ويمكن تقدير أسلوب الاشتغال بناء على سياق الشفاعة كالآتي: الهفوات لا أنساها، أو المتشفع له عاقبته ...، ويرجع استخدام أسلوب الاشتغال إلى دلالته، فتكرار المفعول به (اسم ظاهر وضمير) دليل على أهمية المتحدث عنه (الهفوات أو المتشفع له) وخطورة الأمر، فما اتهم به أمر جلل عند المتشفع عنده، ففيه ثورة على سلطته وتهديد لها؛ لذا نفي القاضي الاشتغال (لا يشتغل) تعبيرًا عن أمله بأن يتوقف اشتغال المتشفع عنده بالمتشفع له، فيتوقف العقاب ويكون الصفح والعفو.

وكما كان الدعاء في البداية ملائمًا للحال، فهو في الختام كذلك؛ فالتركيز على التفرد في الملك وعدم مقارعة الآخرين للملك هو بمثابة اعتراف ضمني بأن المتشفع له لم يكن ليتطلع للثورة على الملك، والتفرد بالحكم، وكأن القاضي يبرئ المتشفع له مرة أخرى من التهم، والدعاء بالحلم هو استجداء نهائي، وأمل خطط القاضي أن يظل عالقًا في ذهن الملك السعيد عله يؤثر به، ويحمله على اتخاذ القرار المناسب بالإفراج عن المتشفع له.

الخاتمـــة

وبعد، فقد كتب القاضي محيي الدين بن عبد الظاهر رسالة في الاستشفاع ترجع أهميتها إلى أنها الرسالة الوحيدة التي أقامها القاضي كاملة على المصطلحات اللغوية؛ فقد استعان بالمصطلحات اللغوية في رسائله الأخرى لكن لم يكن حضورها واسعًا كما هو الأمر في هذه الرسالة. وتكمن أهميتها، أيضا، في أنها لم تذكر عند غير القلقشندي، ولم يلتفت إليها الدارسون المحدثون بالتفصيل؛ فقد تحدثوا عنها بإيجازٍ يخدم غرض كل منهم، فيأتون بها شاهدًا على تصنع القاضي أو شيوع استخدام المصطلحات اللغوية عند الكُتَّاب في العصر المملوكي، ولم يفرد أحد منهم دراسة تفصيلية خاصة لها.

حاولت الدراسة بداية الكشف عن شخصيات الرسالة الذين لم يصرح القاضي بأسمائهم، واعتمدت على أدلة خارجية وداخلية للكشف عن الشخصيات، ما كان له دور في فهم الرسالة وتحليلها، لاسيما وأنه قد كَثُرت بها الضمائر التي كان من الصعب، أحيانا، إعادتها للمقصود بها.

---

[١١٣] ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الفكر، دمشق، ط٢، ١٩٨٥م، ج٢، ص١٢٩.

توصلت الدراسة من خلال الأدلة الداخلية والخارجية إلى النتائج التالية:

١- أنشأ القاضي رسالته بقصد استمالة المخاطب للوصول إلى غايته بالعفو عن المستشفع لهم، فَمُذْ أَنْ بَدأ رسالته عَمِد إلى جذب المخاطب بالدعاء، والمدح، وتصنع المصطلحات اللغوية لاسيما النحوية والصرفية؛ فَيعمل المخاطب عقله فيها؛ بعد أَنْ شقّت طريقا إلى عاطفته، وهذا ما فعله القاضي حين وظف المصطلحات اللغوية في أجزاء الرسالة: الاستهلال، والمتن، والخاتمة.

٢- برزت المصطلحات اللغوية بصورة واضحة في الاستهلال الذي أبدع في إنشائه؛ فهو أول ما يقع عليه السمع، وكلما أحسن الكاتب فيه وأجاد كلما كان له وقع حسن على المخاطب، ويشوِّقه إلى متابعة ما بعده.

٣- قلت المصطلحات اللغوية في المتن حيث عرض قضيته؛ لأن الشكوى لا تحتاج تصنعًا أو تكلفًا؛ لتظهر صدق صاحبها. أمَّا في الخاتمة فقد لجأ إلى الدعاء لمعرفته بأهمية آخر ما يقع على سمع المتلقي، إذ يبقى في الذهن، ويؤدّي، في كثير من الأحيان، دورًا في قرار المخاطب وحكمه.

٤- استطاع القاضي أن يوظف المصطلحات اللغوية لاسيما النحوية والصرفية في تقديم صورة للمخاطب تبرز عظمته ورفعة شأنه، وعطاءه وإنعامه على الآخرين.

٥- استثمر تلك المصطلحات في رسم صورة للآخر الذي أظهره بحاجة مستمرة للمخاطَب، وهذا أمر يحبه المخاطَب عادة ويستهويه.

٦- نجح القاضي في تشفعه؛ إذ تذكر الروايات أنه تم الإفراج عن المتشفع لهم، وإعادتهم إلى ما كانوا عليه[١١٤].

المصادر والمراجع:

١. الإدريسي، عز العرب، النثر الفني في عصر المماليك، اتجاهاته وخصائصه، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة شعيب الدكالي، الجديدة، ٢٠٠١م.

٢. الأستراباذيّ، رضي الدين محمد بن الحسن، شرح الرضي على الكافية لابن الحاجب، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر، جامعة قاريونس، ليبيا، ط ٢، ١٩٩٦م.

٣. الألباني، محمد ناصر الدين، ضعيف الجامع الصغير وزيادته، تحقيق: زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، بيروت، ط٢، ١٤٠٨هـ.

٤. الأنباري، عبد الرحمن بن محمد، أسرار العربية، دار الأرقم بن أبي الأرقم، ١٩٩٩م.

٥. ابن إياس، محمد بن أحمد، بدائع الزهور في وقائع الدهور، حققه محمد مصطفى، ط٢، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة.

([١١٤]) المقريزي، السلوك لمعرفة دول الملوك، ج١، ق٢، ص٦٤٣-٦٤٦.

٦. البقالي، محمد سعيد، فاعلية الأمل في أدب الرسائل: الرسالة التشفعية لأبي إسحاق الصابي نموذجًا، المركز: مجلة الدراسات العربية، بريل، ٢٠٢٣.

٧. ابن تغري بردي، جمال الدين، النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دار الكتب، مصر.

٨. التهانويّ، محمد بن علي، كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، تحقيق: علي دحروج، تقديم: رفيق العجم، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، ط١، ١٩٩٦م.

٩. التوحيدي، علي بن محمد، الإمتاع والمؤانسة، تحقيق أحمد أمين، و أحمد الزين، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت.

١٠. الجارم، علي، وأمين، مصطفى، النحو الواضح في قواعد اللغة العربية، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٣م.

١١. الجرجاني، أبو بكر عبد القاهر، دلائل الإعجاز في علم المعاني، تحقيق: محمود محمد شاكر، مطبعة المدني، القاهرة، ط٣، ١٩٩٢م.

١٢. ابن حبيب، الحسن بن عمر، تذكرة النبيه في أيام المنصور وبنيه، حققه: محمد أمين، راجعه: سعيد عبد الفتاح عاشور، مطبعة دار الكتب، ١٩٧٦م.

١٣. الحريري، القاسم بن علي، ملحة الإعراب، دار السلام، القاهرة، ط١، ٢٠٠٥م.

١٤. حسن، عباس: النّحو الوافي، دار المعارف، القاهرة، ط١٥.

١٥. حسين، مزاحم مطر، وسرحان، عادل طالب، أدب الشفاعات في النثر العباسي، مجلة القادسية في الآداب والعلوم التربوية، ٢٠١٤، مج ١٤، ع. ١-٢.

١٦. الحملاوي، أحمد بن محمد، شذا العرف في فن الصرف، مكتبة الرشيد، الرياض، تحقيق: نصر الله عبد الرحمن.

١٧. الحموي، ابن حجة تقي الدين، ثمرات الأوراق، مكتبة الجمهورية العربية، مصر.

١٨. ابن حنبل، أحمد بن محمد، مسند أحمد بن حنبل، تحقيق: أحمد محمد شاكر، دار الحديث، القاهرة، ط١، ١٩٩٥م.

١٩. أبو حيان الأندلسي، أثير الدين، البحر المحيط في التفسير، تحقيق: صدقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت، ١٤٢٠هـ.

٢٠. ابن الخباز، أحمد بن الحسين، توجيه اللمع، تحقيق: فايز زكي دياب، دار السلام للطباعة والنشر، مصر، ط٢، ٢٠٠٧م.

٢١. الخوجة، محمد الحبيب، عصر المماليك: الترسل وابن عبد الظاهر.

٢٢. الدروبي، سمير، أصناف التراجمة في ديوان الإنشاء المملوكي، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، ٢٠٠٣م.
٢٣. زراقط، عبد المجيد، هاشميات الكميت بن زيد الأسدي، الحافز الحق للثورتين السياسية–الاجتماعية والأدبية، مجلة المنهاج، ١٩٩٦م، ع٢.
٢٤. الزمخشري، محمود بن عمر، أبو القاسم، تفسير الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، اعتنى به وخرج أحاديثه وعلق عليه: خليل مأمون شيحا، دار المعرفة، بيروت–لبنان، ط٣، ٢٠٠٩م.
٢٥. السراج، محمد علي، اللباب في قواعد اللغة وآلات النحو والصرف والبلاغة والعروض واللغة والمثل، مراجعة: خير الدين شمسي باشا، دار الفكر، دمشق، ط١، ١٩٨٣م.
٢٦. السعدي، عبد الرحمن بن ناصر، تيسير الكريم الرحمن (تفسير السعدي)، تحقيق: عبد الرحمن بن معلا، مؤسسة الرسالة، ط١، ٢٠٠٠م.
٢٧. السكاكي، يوسف بن أبي بكر، مفتاح العلوم، ضبطه وكتب هوامشه وعلق عليه: نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، لبنان، ١٩٨٧م.
٢٨. سيبويه، عمرو بن عثمان، الكتاب، تحقيق: عبد السلام هارون، ط٣، ١٩٨٨م.
٢٩. السيوطي، عبد الرحمن جلال، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٤م.
٣٠. الشنقيطي، محمد بن آب القلاوي، فتح البرية في شرح نظم الآجرومية، شرح: أحمد بن عمر الحازمي، مكتبة الأسدي، مكة المكرمة، ط١، ٢٠١٠م.
٣١. الصفدي، صلاح الدين خليل، الوافي بالوفيات، باعتناء دوروتيا كرافولسكي، ط٢، يطلب من دار النشر فرانز شتايز شتوتغارت، ألمانيا.
٣٢. ضيف، شوقي، الفن ومذاهبه في النثر العربي، دار المعارف، القاهرة، ط١٠.
٣٣. ضيف، شوقي، عصر الدول والإمارات، مصر، دار المعارف، مصر، ط٢.
٣٤. عابد، عبد الحافظ عبد الهادي، إدارة الأزمات ومهارات التفاوض، أكاديمية سعد العبد الله للعلوم الأمنية ٢٠٠١.
٣٥. ابن عبد الظاهر، محيي الدين: الروض الزاهر في سيرة الملك الظاهر، تحقيق ونشر عبد العزيز الخويطر، ط١، ١٩٧٦م، الرياض.
تشريف الأيام والعصور في سيرة الملك المنصور، تحقيق مراد كامل، ط١، ١٩٦١م، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، القاهرة.
الألطاف الخفية من السيرة الشريفة السلطانية الأشرفية، نشر الجزء الثالث، موبرغ.

٣٦. العسكري، أبو هلال، الفروق في اللغة، تحقيق: لجنة إحياء التراث العربي، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط٤، ١٩٨٠م.
٣٧. ابن عصفور، علي بن مؤمن، الممتع الكبير في التصريف، مكتبة لبنان، ط١، ١٩٩٦م.
٣٨. ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الفكر، دمشق، ط٢، ١٩٨٥م.
٣٩. عمر، أحمد مختار، معجم اللغة العربية المعاصرة، عالم الكتب، القاهرة، ط١، ٢٠٠٨م.
٤٠. العمري، أحمد بن يحيى، التعريف بالمصطلح الشريف، دراسة وتحقيق: سمير الدروبي، جامعة مؤتة، الكرك، ط١، ١٩٩٢م.
٤١. العيني، بدر الدين محمود، عقد الجمان في تاريخ أهل الزمان، عصر سلاطين المماليك، حققه ووضع حواشيه: محمد محمد أمين، مطبعة دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، ٢٠١٠م.
٤٢. الغزالي، أبو حامد محمد، إحياء علوم الدين، دار المعرفة، بيروت.
٤٣. الغلاييني، مصطفى، جامع الدروس العربية، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ط٢٨، ١٩٩٣م.
٤٤. ابن الفرات، ناصر الدين محمد، تاريخ ابن الفرات، حققه قسطنطين زريق ونجلاء عز الدين، المطبعة الأمريكانية، بيروت.
٤٥. القبيلات، إيمان فاضل، فن الرسالة عند محي الدين بن عبد الظاهر، دراسة موضوعية وفنية، رسالة ماجستير، جامعة مؤتة، ٢٠٠٦م.
٤٦. القرطاجني، حاتم، منهاج البلغاء وسراج الأدباء، تحقيق: محمد الحبيب ابن الخوجة، الدار العربية للكتاب، تونس، ٢٠٠٨م.
٤٧. القزويني، جلال الدين محمد، التلخيص في علوم البلاغة، تحقيق: عبد الرحمن البرقوقي، القاهرة، ط٢، ١٩٣٢م.
٤٨. القلقشندي، أحمد بن علي، صبح الأعشى في صناعة الإنشا، شرحه وعلق عليه وقابل نصوصه: محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٨٧م.
٤٩. الكتبي، محمد بن شاكر، فوات الوفيات، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ط١.
٥٠. ابن كثير، إسماعيل بن عمر، البداية والنهاية، تحقيق أحمد أبو ملحم وآخرون، ط٣، ١٩٨٧م، دار الكتب العلمية، بيروت.
٥١. الكفوي، أبو البقاء الحنفي، الكليات، مؤسسة الرسالة، ط٢، ١٩٩٣م.
٥٢. لأنباري، عبد الرحمن بن محمد، أسرار العربية، دار الأرقم بن أبي الأرقم، ١٩٩٩م.
٥٣. ابن المدبر، إبراهيم بن محمد، الرسالة العذراء (ضمن جمهرة رسائل العرب)، أحمد زكي صفوت، المكتبة العلمية، بيروت، ج٤.

٥٤. المطعني، عبد العظيم، دراسات جديدة في إعجاز القران، مكتبه وهبة، القاهرة، ط١، ١٩٩٦م.
٥٥. مطلوب، أحمد، أساليب بلاغية، الفصاحة – البلاغة – المعاني، وكالة المطبوعات، الكويت، ١٩٨٠م.
٥٦. مطلوب، أحمد، معجم المصطلحات البلاغية وتطورها، الدار العربية للموسوعات، ط١، ٢٠٠٦م.
٥٧. ابن منظور، محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين، لسان العرب، دار صادر، بيروت، ١٤١٤هـ.
٥٨. معجم المعاني الجامع – معجم عربي عربي، اطّلع عليه بتاريخ ١٥-١١-٢٠٢٣.
٥٩. المقريزي، السلوك لمعرفة دول الملوك، ج١، ق٢.
٦٠. المقريزي، تقي الدين أحمد، السلوك لمعرفة دول الملوك، نشره: محمد مصطفى زيادة، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٩٣٦م.
٦١. ابن جني، أبو الفتح عثمان، الخصائص، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط٤.
٦٢. الميداني، أبو الفضل أحمد بن محمد، مجمع الأمثال، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، دار المعرفة، بيروت، ج١، ص٤٠. وانظر: الحميري، نشوان بن سعيد، شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم، تحقيق: حسين العمري وآخرين، دار الفكر المعاصر، بيروت، دار الفكر، دمشق، ط١، ١٩٩٩م، ج١٠.
٦٣. نصر، عطية قابل، غاية المريد في علم التجويد، القاهرة، ط٧.
٦٤. النويري، أحمد بن عبد الوهاب، نهاية الأرب في فنون الأدب، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، ط١، ١٤٢٣هـ.
٦٥. ابن هشام، عبد الله بن يوسف، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق: يوسف البقاعي، دار الفكر.
٦٦. يحياوي، رشيد، شعرية النوع الأدبي في قراءة النقد العربي القديم، الدار البيضاء، أفريقيا الشرق، ١٩٩٤م
67. Khan, Hamza, "DIFFERENCE BETWEEN AFFECTION AND LOVE" differencebetween.co, (22-4-2019), Retrieved (22-7-2023).